

**دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات  
التحول الديمقراطي بالوطن العربي في  
ضوء التحولات العالمية المعاصرة  
(دراسة تحليلية في تحديات الحاضر وطموحات المستقبل)**

إعداد

د/ صلاح السيد عبده رمضان

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية - جامعة بنها

## مقدمة :

مع بلوغ الحضارة المركزية الأوروبية الأمريكية في دول الشمال المتقدم صناعياً مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية التي جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة رئيسة من قوى الإنتاج يشهد العالم المعاصر شماله وجنوبه نقلة نوعية في مسيرته الحضارية. فقد أدت الثورة العلمية التكنولوجية إلى ظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات متواكباً مع القفزة الكبرى في تكنولوجيا الاتصال وخاصة في مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة مما أسفر عن بروز إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبقة، تتعلق بالوعي والقيم الإنسانية وأنماط السلوك البشري أو عوامة السياسة في إطار حضاري شديد التباين سواء في معدلات أو نوعية تطوره بين مجتمعات الشمال التي تمتلك مفاتيح وأدوات التقدم العلمي والتكنولوجي و مجتمعات الجنوب التي ما زالت تعاني من تركة المرحلة الاستعمارية السابقة وامتداداتها الراهنة في صورة أشكال جديدة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية المفروضة عليها من دول الشمال وذلك في إطار ما يسمى بعوامة الاقتصاد أو عوامة الثقافة بما أسفر عن إيجاد حالة من البلبلة والانقسام الثقافي يسود في معظم دول الجنوب. ومع التطورات التي يشهدها العالم المعاصر وتقودها دول الشمال في إطار المحاولات الدءوبة لعوامة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية تبرز الأدوار الجديدة للتربية من أجل إعداد المواطن المؤهل للحياة بكفاءة في عصر التكنولوجيا لأن المواطن اليوم هو المتداخل في علاقات متشابكة وهو الذي يقع تحت مؤثرات عديدة، وهو المزود بالاهتمامات الثقافية المتعددة والروابط الاجتماعية والعائلية وكذلك المهارات المتنوعة التي تمكنه من التعايش والتكيف مع الأوضاع الجديدة وبمعنى آخر هو ذلك الشخص الذي يتميز بالدولية والعالمية. إن صح هذا التعبير- الواعي بواجباته المصيرية وحقوقه ومسئولياته غير المنعزل عن قضايا المصيرية .

ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة في سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها دول الشمال سواء في مجال الاقتصاد أو المجال الاجتماعي أو الثقافي وكان تأثيرها المباشر في ظهور التفكير النقدي المعاصر في مجالات علم الاجتماع، والأدب والثقافة والتعليم. ولقد شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور التعليم في حياة الأفراد والجماعات كشفت عن الأزمة التي تواجه الرؤى التقليدية التي أرسنها المدارس الغربية وخاصة المدرسة الأمريكية .

ودون الإسراف في النظرة المستقبلية يمكن أن نزع من أن التعليم يملك مستقبلاً مفتوحاً فمنذ زمن بعيد لم تعد المناقشات الدائرة عن التعلم مجرد موضحة أو مجرد الحديث عن حالة أزمة بل أصبح التعليم يمثل واقعاً مركباً يشغل موقعاً مركزياً في السياسات التي تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصرة سواء في الشمال أو الجنوب وقد يكون ذلك أكثر بروزاً في المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث يؤدي التعليم دوراً رئيساً في عمليات التحول العلمي والتكنولوجي حيث يبرز دوره في إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية والقوى المضادة داخل هذه المجتمعات .

وعلاوة على هذا فقد أصبح التعليم مسئولاً عن الأدوار الحاسمة في تدويل الاقتصاد والثقافة ومن هنا يأتي دوره كمحرك رئيس في تكوين وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمي بين الحكومات والأنظمة أو المستوى الحضاري بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن ثقافات معينة على حساب ثقافات أخرى.

ومما لا شك فيه أن ظهور أشكال جديدة للرؤية والتفكير النقدي في مجال التعليم وعلاقته بالعالم المعاصر قد كشف عن التغيرات التي طرأت على العلاقة بين النخب الثقافية التي تستهلكها كما أن التغيرات الشاملة التي طرأت على نظم وإدارة تكنولوجيا الاتصال وعلى الأخص في مجال التعليم خلال حقبة الثمانينات في كل من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مضافاً إليها انخيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وما تبعها من مناقشات جادة حول كيفية ديمقراطية التعليم في هذه الدول كل ذلك ادى بدوره إلى إثارة الجدل حول الدور السياسي والثقافي للتعليم .

فقد أظهرت التجارب السياسية المعاصرة أن التربية والتعليم قد نجحا في إغواء الحكومات التي أدركت أهمية الأدوار الجديدة التي يمكن أن يقوم بها التعليم كبديل للممارسة الديمقراطية خصوصاً بعد أن احتل التعليم المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطي، ولذلك أصبح التعليم يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسي ورد الفعل الجماهيري ومن هنا فقد أصبح ينظر إليه باعتباره المعيار الذي يقاس به كفاية الأداء العام للنظم السياسية القائمة أو لقياس مدى صلاحية أو فاعلية أية فكرة أو مقولة.

ومما يلاحظ أن توجه القيادة السياسية مع النظم التعليمية وممارستها كان له آثاره الجانبية الضارة والتي تمثلت في إغفال وتعميق الجوانب الثقافية بمعناها الشامل إلا أن الميزة الوحيدة لهذا المنظور تكمن في قدرته على اكتساح الرؤى المعيارية والنمطية التي كانت تحول دون رؤية الحقائق في حركتها الفعلية وكما يطرحها الواقع المعاش .

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربي السياسي والتعليمي فجاء الخطاب الثقافي مؤكداً على وحدة التراث التربوي العربي ومغفلاً لجوانب التفرد والاختلاف التي تتفاوت من مجتمع لآخر، كما جاء الخطاب السياسي مزدوجاً مروغاً شكلياً، ونظراً للعلاقة بين التربية والسياسة فقد نحا الخطاب التربوي العربي منحى الخطاب السياسي واتخذ نفس المسار في صورة متناقضة ظهرها التركيز على قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وواقعها تكريس الأوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادي الأحادي الجانب للحكام .

ولذلك فقد انتهت معظم دول العالم إلى حقيقة مؤداها أن التربية بمؤسساتها التقليدية لم تعد قادرة على إعداد المواطن الجديد الذي يمكنه أن يتكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وأصبحت لدى غالبيتها قناعة تامة بأن نظم التعليم يجب أن تركز على تفعيل العلاقة بين التربية والسياسة، الأمر الذي يعود في النهاية على التنشئة السياسية للمواطن، والتي تهدف في ظل التحولات المعاصرة إلى تربية المواطن نحو التعاون الدولي وإثراء قيم الحوار مع الآخر أولاً، وثانياً تعميق الهوية الوطنية .

لذلك فإن طبيعة العلاقة بين التربية والسياسة، طبيعة مركبة، فهي في حالة مجتمعات عالم الجنوب التي ما زالت تترجح تحت سلطة يغلب عليها الطابع الاستبدادي الأحادي، تختلف عن دراسة ذات العلاقة في محيط النظم الديمقراطية، فطبيعة الإشكاليات التي يواجهها الباحثون على هذا الصعيد تختلف على نحو يكاد يكون كلياً، عن تلك الإشكاليات التي تواجههم عند بحثهم في ذات الموضوع في نطاق عالم الجنوب .

وذلك لأن الأوضاع السياسية في أي مجتمع، تؤثر على تبني المجتمع لفلسفة تربوية معينة وتعمل على تطبيقها في مجال التربية ولذلك فإن مفهومات التربية وغاياتها وأنشطتها تختلف من مجتمع لآخر ، بل إنها تختلف في المجتمع الواحد من عصر إلى عصر حسب أيديولوجية المجتمع والسلطة السياسية التي تهيمن على نظام الحكم فيه .

وبما أن التربية تستمد فلسفتها وأهدافها من طبيعة المجتمع، فلا بد لها من أن تعكس خصائص المجتمع الرئيس ولعله من غير الطبيعي أن يبحث الإنسان عن تربية تقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية في مجتمع قائم على الدكتاتورية والسلطة الفردية، فالأنظمة البيروقراطية قد تناست أن التربية قد وجدت من أجل الإنسان وهو محور ارتكازها، وليس العكس، إن تقدم المجتمع في ضوء المبادئ الإنسانية يتطلب مساندة الأنظمة التربوية في فلسفتها وأهدافها ومناهجها وأساليبها لتلك المبادئ الإنسانية .

لذا فقد كان من الطبيعي أن يبدأ الباحثون في مجال أصول التربية بتوجيه النقد لأصحاب فكرة الحياد الأيديولوجي للتربية، وما تتضمنه من علاقات اجتماعية وخبرات تعليمية مختلفة، فقد اتضح أن فكرة الحياد السياسي والأيديولوجي للتربية مجرد وهم زائف، تسلل على عقول بعض رجال التربية والتعليم، بل إن بعض مفكري التربية قد وقعوا فريسة في أيدي معتنقي وموجهي الأيديولوجيات دون أن يدركوا ذلك كله، فمن الصعب أن ننكر الدور الحقيقي الفعال الذي تؤديه التربية في نشر وتعميق الأفكار الأيديولوجية عامة والسياسة منها خاصة في تكوين شخصيات أبناء المجتمع، وصبغها بما يطلق عليه المواطن الصالح، لذا فقد أسسوا المدارس ليعلموننا كيف نقول نعم بلغتهم.

لذا فتناول قضية تفعيل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي بالوطن العربي في ضوء التحولات المعاصرة تتسم بالتعقيد، فبلداننا العربية تتفاوت في افتقارها إلى وجود مؤسسات مجتمع مدني لها من الفعالية وهي في ذلك تتباين بين بلدان ينعم فيها وجود المؤسسات الأهلية المهنية بالشأن العام كلياً، وبين بلدان تظهر فيها مثل تلك المؤسسات على استحياء أو على نحو هامشي وعادة ما يكن بأمر من صاحب السلطة في هذا البلد، أو إحدى أدوات حكمه لتحقيق النظام الحاكم من وراء وجودها بعض أهدافه الثانوية أو شبه الأساسية، مثل إظهاره بمظهر حضاري كما هو الشأن في مثل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، أو إكسابه الشرعية في وجوده بالسلطة.

وبسبب الطبيعة الفردية الغالبة على كثير من النظم العربية والتي نجم عنها هيمنة القابض على السلطة على جميع جوانب عملية اتخاذ القرار فإن ابرز معالم خصوصية ذلك القرار هو الفردية المطلقة، ومن ثم فإن من أبرز العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار هي طبيعة التكوين الشخصي لصاحب السلطة الذي يتخذه، ووفق ذلك التكوين وطبيعة الفرد القابض على زمام الأمور ومدى اقتناعه بأهمية الاستعانة بالعلماء المفكرين في صناعة القرار، تتأسس العلاقة بين صانع القرار وبين المفكر الذي يتحول دوره عادة في بعد سلمي واحد وهو تقديم المشورة أو الخبرة فيما يطلب منه فقط، دون التجرؤ على المبادرة في الغالب إلا إذا كان من المقربين حفاظاً على علاقته مع السياسة التي كثيراً ما تكون علاقة وظيفية أو شبه وظيفية .

وفي ظل غياب الديمقراطية الحقيقية، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني لها من التأثير والفعالية ماله، فإنه ليس أمام المفكر الذي يتأبى عن الدخول في هذا النمط من العلاقة مع متخذ القرار السياسي إلا واحد من خيارين اثنين هما إما الانكفاء على الذات والوقوف موقف المتفرج من كل ما يحدث حوله متخلياً عن مباشرة عمله البحثي الجاد، وإما التحول إلى دور المفكر المقارع للسلطة الباطشة منفرداً لعدم وجود مؤسسات أهلية يمكنه أن يحتمي بها، ومتخلياً عن رسالته الأساسية في البحث العلمي لتعذر امتلاك أدواته وإمكاناته اللازمة على الفرد المجرد .

وهكذا فإن التاريخ يعيد نفسه، ففي عصور الانحطاط كانت مثل هذه العلاقة بين المفكر والسلطة سائدة فإننتاج مثل هذه العلاقة لا يكون صحيحاً في عصر مليء بالتحديات المختلفة، وإن إنتاجها يعني أننا عاجزون عن فهم حركة التاريخ واستيعابه بكافة تجاربه ومن جهة أخرى فإن ذلك يعني أننا ما زلنا نعاني قصوراً خطيراً في الولوج إلى العصر الذي نعيشه، والعالم الذي نحيا على أطرافه وعلى هامشه، والنتيجة فنحن غير قادرين على الاستجابة لهذه التحديات التي نواجهها وتحدد مستقبلنا، وهويتنا واستقلالنا الحضاري، وعليه فالولوج إلى هذا العصر ومواجهة تحدياته، يفرض ضرورة أن تكون العلاقة بين التربية والسياسة علاقة حميمة الأمر الذي يؤدي إلى إنهاء حالة القطيعة المتفاوتة نسبياً لأن حالة القطيعة إذا استمرت على هذا النحو ستدفع بأوضاعنا إلى مزيد من الإحباطات والانكسارات والتشرد.

فإن دراسة موضوع دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي بالوطن العربي، يعتبر ضرورة حتمية، وذلك لبيان مدى تأثيرها بهذه التحولات العالمية، حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات المجتمع من الأفراد المؤهلين لمجابهة مثل هذه المتغيرات.

### مشكلة البحث :

إذا أمعنا النظر في واقعنا الاجتماعي والثقافي، وجدنا بعض النقائص والعيوب التي تحيط بمفهوم "التحول الديمقراطي"... نلمح ذلك على صفحات الجرائد وفي المناقشات التي تتم في المجالس والندوات التي تتعرض لقضايا العمل العام، أو تلك التي تتم بصورة غير رسمية فيما بين الأفراد، في داخل الأسرة، وجماعات الأصدقاء والزملاء في الدراسة والعمل.

فالمشكلة أننا ما نزال أسرى أساليب تنشئة غير ديمقراطية، فنجد التسلط يمارس دوره في عمليات التنشئة بدءاً من الأسرة وحتى الجامعة، ولم يقف عند هذا الحد، بل تعدى إلى ممارسته من جانب الذين يمتلكون صناعة القرارات.

الأمر الذي جعل الخوف يثبم على الشخصية العربية، لدرجة أن الناس عطلوا جميع حواسهم بإرادتهم، بحيث أصبح الأمر لا يقتصر على الجاهل فقط، بل تعدى بدوره إلى مثقفي الأمة.

هذا بالرغم من وجود بوادر مشجعة لإتاحة فرص الحار والمناقشة وإبداء الآراء من قبل السلطة الحاكمة في الوقت الحاضر ولكنها مقيدة بخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في المجتمع، إلى أن وصل الأمر ذروته في عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات التي يترتب عليها مستقبل الوطن، وليس أدل على ذلك من أن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ المصرية، لم يذهب إلى صناديق الانتخاب سوى ٣٥% من مجموع من لهم حق التصويت .

الأمر الذي يوحي بأن هناك مشكلة في تشكيل بنية العقل السياسي العربي، تعود إلى بدايات تشكيل هذا العقل والتي تقوم بها عملية التنشئة السياسية. وهذا ما جعل دراسة موضوع "التنشئة السياسية ومتطلبات تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ضرورة حتمية في هذه الآونة .

وبناء على هذا الطرح تبلور مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي :

- ما دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي بالوطن العربي في ضوء التحولات المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تتضح فيما يلي :

- ما أبرز ملامح التحولات المعاصرة وتداعياتها السياسية في الوطن العربي؟
- ما مفهوم التحول الديمقراطي؟ وما معوقاته؟
- ما العوامل التي أدت إلى حدوث عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي؟
- ما الجذور التاريخية للتنشئة السياسية؟ وما انماطها؟ وتطورها عبر مراحل النمو الانساني؟
- ما دور مؤسسات التربية في عملية التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي؟
- ما واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي، وارتباطها بأيدولوجية وخصوصية المجتمع العربي؟
- ما الآليات المقترحة التي يمكن ان تسهم في تفعيل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي؟

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الكشف عن أبرز ملامح التحولات المعاصرة وتداعياتها السياسية في الوطن العربي .
- الكشف عن بعض معوقات عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي .
- بيان العوامل التي أدت إلى حدوث عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي .
- توضيح السمات العامة لعملية التحول الديمقراطي .
- التعرف على واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي، وارتباطها بأيدولوجية وخصوصية المجتمع العربي.
- وضع الآليات المقترحة التي يمكن ان تسهم في تفعيل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث الحالي من عدة اعتبارات يمكن ذكرها على النحو التالي :

- تعتبر التنشئة السياسية مفتاح الاستقرار للنظم السياسية وبدونها لن يكون هناك تنظيم داخل المجتمع بصفة عامة، بل وربما يكون هناك اضطراب وفوضى لم تحمد عقباها.
- تعمل التنشئة السياسية على ربط الأفراد بمجتمعهم، وتفعيل دورهم في دفع عجلة التنمية والتقدم، وتعمل على تطبيع الأفراد بميكانيزمات معينة تؤدي إلى التضامن والوحدة وبث الهوية القومية.
- تعمل التنشئة السياسية على غرس وتنمية التوجهات السياسية السلمية لدى الأفراد، مما يساعد على نبذ العنف والإرهاب والتطرف .

- تعمل التنشئة السياسية على جعل السلوك السياسي للمعلمين والطلاب يسير في الاتجاه السليم نحو التغيير المرغوب، وفي الإطار العام الذي يتفق مع المبادئ الديمقراطية بما يحقق مصلحة المجتمع .
- عدم الاهتمام بالتنشئة السياسية له عواقب وخيمة على المجتمع، فعزل التعليم عن السياسة، يسلب التعليم دوره في تنمية الوعي والتشكيل السياسي للطلاب، ويفرغ العملية التعليمية من محتواها السياسي، ويولد فراغاً سياسياً لدى الناشئين ، الأمر الذي يمثل خطورة على المجتمع، إذا لم يتم تداركه على وجه السرعة.
- عدم الاهتمام بالتنشئة السياسية، يولد ظواهر سلبية في المجتمع منها السلبية، اللامبالاة، الاغتراب السياسي، العزوف عن المشاركة السياسية، عدم الانتماء والولاء. الأمر الذي يؤدي إلى جعل المجتمع مرتعاً خصباً لنمو الجماعات الإرهابية والتكفيرية.
- تساعد دراسة التنشئة السياسية في الإجابة على العديد من الأسئلة المرتبطة بالحياة السياسية مثل : لماذا ينمي البعض شعور الانحراف والمشاركة في السياسة بينما لا يفعل ذلك البعض الآخر .
- تعتبر التنشئة السياسية من أحد الموضوعات المهمة التي يجب الاهتمام بها في المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع العربي في ضوء ما يحدث من تغيير جذري في كثير من المجتمعات.
- يعتبر مدخل التنشئة السياسية مدخلاً مهماً في تفسير ظاهرة التسلط وتوسع التحول الديمقراطي الحقيقي في المنطقة العربية .
- تعتبر الدراسة محاولة لسبر أغوار العلاقة بين التنشئة السياسية والديمقراطية، وذلك من خلال الدور التربوي الهام في تشكيل شخصيات الأفراد وإكسابهم الاتجاهات المؤدية إلى جعل الديمقراطية أسلوب حياة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.
- ندرة الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع من منظور تربوي.

#### منهج البحث :

استخدم البحث منهجية مركبة، احتوى الشق الأول منها على المنهج التحليلي النقدي للأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، في حين اعتمد الشق الثاني على المنهج الوصفي بغرض الاقتراب الحثيث من موضوع مشكلة البحث، والتقدم بمقترحات تفعل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي بالوطن العربي في ضوء التحولات المعاصرة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية استخدام المنهج الوصفي ومناسبته لهذه الدراسة تتبعان من كونه "طريقة يعتمد عليها في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره. ومن أهدافه جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر، وصياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصور نظري محدد للإصلاح الاجتماعي، ووضع مجموعة من التوصيات أو القضايا العلمية التي يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية في هذا المجال .

## مصطلحات البحث :

تتضح مصطلحات البحث فيما يلي :

## ١- السياسة Politics:

في اللغة السوس هو الرياسة، ويقال سوسوه أي رأسوه ليحقق هدفاً معيناً، والسياسة هي فعل السائس ، ويقال هويسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته، والسياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه (١) .

وقديماً استخدم "أرسطو" مصطلح السياسة على أساس أنه يعني السيطرة على العبيد، كما يدل على الثورات، ولقد تصور "أرسطو" أن علم السياسة هو علم العلوم الذي يقدم المعرفة والفهم لأولئك الذين يديرون شؤون الدولة (٢) .

والسياسة- كممارسة- قديمة قدم المجتمع الإنساني، لأنه لا يوجد مجتمع بدون سلطة تنظم شؤونه، وحيثما توجد السلطة توجد السياسة، وكيفما تكون السلطة تكون السياسة، ولعل هذا هو أحد مداخل التعرف على السياسة بأنها الدراسة التي تبحث في السلطة وأصحابها (٣) .

ولاصطلاح سياسة مدلولات متعددة، ولكنه يستخدم في الغالب الأعم في الأمور المتصلة بالحكم وبنظامه وبممارسة السلطة في الدولة، والسياسي هو الذي يتقلد منصباً سياسياً معيناً أو يسعى عن طريق الأنشطة العامة إلى الوصول لمنصب سياسي .

وهذا الاتجاه الذي يتعامل مع السياسة من منظورها الضيق والمحدود أي المرتبط بالدولة فقط ، عند تناول التربية في علاقتها بالسياسة فإنه يركز على دور الدولة في التعليم ويغفل جوانب أخرى هامة وأساسية قد اهتم الكتاب في الغرب بتناولها خاصة وأن هذه الموضوعات قد تبدو محايدة وبعيدة إلى حد كبير عن السياسة ولكنها تظهر مقترنة بمصطلح Politics، فنجد على سبيل المثال المضمون السياسي للتغير في التعليم، المضمون السياسي لتعليم القراءة والكتابة، والمضمون السياسي للت مدرس وغيره من الموضوعات (٤) .

بينما يفرق معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بين السياسة بمعنى Policy والسياسة بمعنى Politics فالأولى "هي عبارة عن التدبير الحكيم والنظر الحصيف في عواقب الأمور، والجهة التي تضع سياسة خاصة بهدف معين ترتبط بإطار للعمل التنفيذي لتحقيق هذا الهدف، وأما الثانية فتعني فن علاقات الحكم، وتطلق أيضاً على مجموعة الشؤون التي تم الدولة، كما تدل كذلك على الطرق التي يسلكها الحاكمون (٥) .

والواقع أن السياسة تعتبر أحد الموضوعات الحيوية التي يملك كل فرد مشاعر وأفكار تجاهها، وقد أصبح العالم من حولنا سياسياً بدرجة متزايدة، والأشياء التي نفعها بعيداً عن قيود وتفاعلات السياسة هي في الواقع قليلة للغاية (٦) .

بينما تعرفها "نسرين البغدادي" بأنها عملية مكسبة لاتجاهات وقيم قد تتفق وقد لا تتفق مع قيم النظام السياسي، وفي حالة الاتفاق فهي مدعمة للنظام السياسي ومؤكدة لوجوده واستمراره، وهذه القيم والاتجاهات يتعلمها الفرد من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية (٧) .

## ٢- التنشئة السياسية Political Socialization:

تعددت التعريفات التي دارت حول مفهوم التنشئة السياسية، لأن هذا المفهوم يقع في منطقة اهتمام العديد من العلوم كعلم النفس والسياسة والاجتماع والتربية، على أنه يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى اتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول، وهو الأكثر شيوعاً ينظر إلى التنشئة على أنها عملية تعلم للسياسة، سواء كان هذا التعلم منظماً أو غير منظم وخلال أية مرحلة من مراحل الحياة، كما يتضمن أيضاً هذا الاتجاه التعلم غير السياسي كتعلم الاتجاهات الاجتماعية والتي تكون مؤثرة سياسياً، واكتساب صفات شخصية تكون متناسبة سياسياً.

أما الاتجاه الثاني، فيركز على عملية التنشئة نفسها، فهو ينظر إلى التنشئة السياسية باعتبارها عملية تأثير على الثقافة السياسية، وناتجها النهائي عبارة عن مجموعة من الاتجاهات والمعايير والمفاهيم القيمية السائدة في الثقافة السياسية تجاه النظام السياسي. فيعرف "أحمد ظاهر" التنشئة السياسية بأنها تعني "تعلم القيم السياسية بوساطة أدوات التنشئة المختلفة بهدف الحفاظ على أمن واستقرار وديمومة المجتمع السياسي، وبالتالي استقرار العلاقة بين الشعب والدولة (٨) .

كما تعرفها "هيلدي هيملوويت" بأنها مجموعة من المؤثرات التي تعمل عملها في فترة الطفولة من خلال الأسرة والمدرسة والجيران والأقران، وفي فترة المراهقة من خلال التعليم والزواج والعمل والوضع الاجتماعي والحرك السياسي أو المهني أو التجمع (٩) . أما "تان" "Tan" فيؤكد على استمرارية عملية التنشئة السياسية وتحدددها ويشرح مكوناتها بصورة أكثر عمقاً، حيث يرى أنها عملية مستمرة ومتجددة يكتسب من خلالها الأفراد التوجهات السياسية والمدرجات السياسية ونماذج السلوك السياسي الذي يرتبط ببيئتهم السياسية، وتشير المدرجات السياسية إلى معرفة النظام السياسي، ومؤسساته وممارساته وسلطاته ومعرفة الشؤون العامة بوجه عام، أما السلوك السياسي فيتضمن المشاركة السياسية والتصويت والاشتراك في المظاهرات والتجمعات السياسية وعضوية المنظمات السياسية (١٠) .

## وباستقراء التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية كما يلي :

- ١- تعتبر التنشئة السياسية أساساً عملية تعلم لقيم واتجاهات وأنماط سلوك ومعايير اجتماعية ذات دلالة سياسية.
- ٢- تعتبر عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته الطفولة والمراهقة ثم النضج .
- ٣- تقوم المؤسسات المختلفة في المجتمع بعملية التنشئة السياسية .
- ٤- تعتبر التنشئة السياسية شرطاً ضرورياً لنشاط الفرد داخل المجتمع السياسي .
- ٥- تؤدي التنشئة السياسية دوراً هاماً في تحديد سلوك الفرد السياسي من ناحية قبول أو رفض النظام السياسي أو أحد المؤسسات القائمة فيه، كما تؤدي دوراً أيضاً في نقل القيم السياسية عبر الأجيال .
- ٦- ركزت بعض تعريفات التنشئة السياسية على أن لها دوراً وظيفياً، أي أنها تحقق وظيفة أساسية تكمن في دعم النظام السياسي والمحافظة عليه، كما أنها قد تؤدي دوراً أيضاً في تغيير الثقافة السياسية السائدة من خلال تكوين قيم سياسية جديدة.

## ٣- الثقافة السياسية Political Culture :

تعتبر الثقافة بوجه عام استجابة الإنسان لإشباع حاجاته الضرورية والأساسية، أو بمعنى أدق "هي الوسائل التي يلجأ إليها الإنسان لإشباع حاجاته، سواء الجسمية أو الاجتماعية، ولذلك فالثقافة تشمل كل نماذج الحياة الاجتماعية، كالعائلية والاقتصادية والدينية والأخلاقية والتربوية والجمالية والسياسية واللغوية والعلمية" (١١) .

أما كمال المنوفي فيرى أن العواطف الفردية والمفاهيم الفردية عن الصواب والخطأ في الشؤون السياسية تؤلف نمط القيم والمعتقدات التي تمثل الثقافة السياسية حيث يعرفها بشكل مختصر على أنها "نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية" (١٢). وفي تعريف يقترب كثيراً من التعريف السابق يرى "عبد الهادي الجوهري" أن الثقافة السياسية هي عبارة عن مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات" (١٣) .

وهو نفس المعنى الذي أكدت عليه ريجينا الشريف حين عرفت بها بأنها "مجموعة المواقف والمعتقدات والقيم والمواهب التي يشترك فيها كل السكان، أو قطاعات مستقلة منهم، سواء أكانوا مجموعة إقليمية أم طبقات اجتماعية أو مجموعات عرقية" (١٤) . وفي تعريف يؤكد على العلاقة بين الثقافة والتنشئة السياسية تعرف "إيمان نور الدين" الثقافة السياسية بأنها مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية التي تسود في المجتمع وتميزه عن غيره من المجتمعات، وتنتج القيم السياسية من خلال التفاعل بين الخبرة الجماعية وبين الخبرة الفردية وتنتقل من جيل إلى آخر عبر عملية التنشئة السياسية (١٥) .

وباستقراء التعريفات السابقة يمكن أن نشير إلى أن عناصر مفهوم الثقافة تتضمن النقاط الآتية :

- ١- تتمثل الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات ونماذج السلوك لأفراد المجتمع .
- ٢- يمكن التمييز بين النظام الثقافي العام، والثقافة السياسية الفرعية التي هي جزء من النظام الثقافي العام .
- ٣- الثقافة السياسية نتاج لعوامل متعددة تاريخية واجتماعية ونفسية .
- ٤- تنتقل عناصر الثقافة السياسية من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة السياسية .
- ٥- الثقافة السياسية لا بد وأن تتعرض للتغير، فليس هناك ثقافة ثابتة ثباتاً مطلقاً، ويتوقف حجم ومعدل التغير على عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية .

ويحذر "ميشيل رش" من استخدام التنشئة السياسية كمرادف للثقافة السياسية، ومن وجهة نظره يرى أن الثقافة السياسية هي فرع من التنشئة السياسية، وبالتالي يكون تعريف الثانية أشمل وأعم من تعريف الأول (١٦) .

## ٤. المشاركة السياسية :

أكدت معظم تعريفات المشاركة السياسية Political Participation على أنها الأنشطة أو الأعمال التي تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة، ومن خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة السياسية، ويشارك في صنع الأهداف العامة لمجتمعه (١٧) .

والافتراض المطروح هنا هو أنه مع تعرض الفرد للمثيرات السياسية يزداد احتمال مشاركته، غير أن التعرض للمثير السياسي يعتبر شرطاً ضرورياً ولكنه ليس شرطاً كافياً، فهذا التعرض يزود الفرد بالمعارف السياسية اللازمة وينمي اهتماماته العامة، فيصبح بالتالي أكثر استعداداً لمزاولة النشاط السياسي (١٨) .

وتؤدي الخبرات المبكرة للتنشئة دوراً هاماً في تحديد درجة مشاركة الفرد، كما أن هناك بعض العوامل الأخرى مثل الانتماء الطبقي ومحل الإقامة والحالة التعليمية، كما أن لمتغير الشخصية تأثيره في هذا الصدد، وهكذا تتجمع هذه العوامل لتشجع المشاركة في السياسة أو تعوقها (١٩) .

وهناك العديد من متغيرات الشخصية التي تؤدي دوراً في تحديد درجة مشاركة الفرد من خلال تفاعلها مع التنشئة السياسية، فتصور العالم السياسي وإدراكه يعتبر إلى حد كبير انعكاساً أو امتداداً لشخصيات الأفراد (٢٠) .

### ٥- التربية الديمقراطية :

وتعرف بأنها نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد وكرامته، وشخصيته الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع في إدارة شئونه، وتتخذ المشاركة فيه أنماطاً مختلفة .

بينما تعني الديمقراطية في صورتها الحديثة حرية الفرد، مشتملة على المواطنة والحقوق والمسئوليات، من أجل النهوض بالوظائف التي يختارها الفرد دون تفرقة في التعليم، ودون النظر للخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو العرقية، أو الجنس، أو اللون، أو الدين، وأنها تعني الحق في الحياة، والتعبير عن الرأي المعتقد دون معوقات أو تهديدات، وأن تختار الشعوب مصيرها (٢١) .

### ٦- الديمقراطية :

كلمة ديمقراطية ترجمة للكلمة اليونانية التي تعني "حكم الشعب" وهو شكل من أشكال الحكم في الدولة. غير أن الديمقراطية في معناها العام هي طريقة في الحياة يستطيع فيها كل فرد في المجتمع أن يتمتع بتكافؤ الفرص عندما يشارك في الحياة الاجتماعية، وهي بمعنى أضيق تعني الفرصة التي يتيحها المجتمع لأفراده للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات في نواحي الحياة المختلفة (٢٢) .

### ٧- التحول الديمقراطي Democratization :

تعددت التعريفات التي دارت حول مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية وذلك على النحو التالي :

يقصد البعض بالتحول الديمقراطي بأنه المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي (٢٣) .

ويذهب آخرون بأن التحول الديمقراطي هو عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن قوى من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي (٢٤) .

بينما يعرفه آخرون بأنه عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي، وعلاقات الرتب في الحقل الاجتماعي (٢٥).

وبعد استقراء هذه التعريفات يمكن استخلاص التعريف الإجرائي لمفهوم التحول الديمقراطي بأنه "التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه فالتحول يعني تغييرات عميقة في لأبعاد الثلاثة الأساسية في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم".

#### ٨- التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به :

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي وفيما يلي توضيح لهذه المفاهيم :

- الليبرالية السياسية : تتضمن أهدافاً متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية (٢٦).

#### ٩- الانتقال الديمقراطي :

يعتقد الكثيرون بأن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل نظراً لإمكانية تعرض النظام فيه لانتكاسات، حيث إن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق (٢٧).

#### ١٠- الرسوخ الديمقراطي :

ويعني ترسيخ قيم الديمقراطية بكافة صورها وأشكالها في نفوس المواطنين، بحيث تصبح الديمقراطية منهج حياة، وبهذا يختلف مفهوم الرسوخ الديمقراطي عن التحول الديمقراطي لأن مفهوم التحول الديمقراطي ( لا يعني أن الديمقراطية قد ترسخت في أعماق المجتمع شكلاً ومضموناً، إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة مؤداها أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي (٢٨).

## الدراسات السابقة :

يمكن تقسيم الدراسات السابقة في البحث الحالي إلى عدة محاور نوضحها فيما يلي :

المحور الأول : الدراسات التي تناولت المتغيرات العالمية المعاصرة وتداعياتها على التنشئة السياسية :

## ١- دراسة حسين البيح (١٩٩٧) :

وهدف الدراسة إلى التعرف على أزمة المشاركة السياسية، حيث تعتبر المشاركة السياسية نتيجة طبيعية للتنشئة السياسية وتمثل أزمة للأنظمة الحاكمة في الدول النامية .

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها أن العملية السياسية لأنظمة هذه الدول بوجه عام إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركات السياسية على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول مؤخراً، وأن المؤسسات السلطوية في هذه الدول تتمتع بدور فاعل حيث تجرى العملية السياسية تحت هيمنة تامة للسلطات الحكومية . الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق أدنى مستوى من المشاركة السياسية (٢٩) .

## ٢- دراسة عبد الخالق عبد الله (٢٠٠٢) :

ولقد حاولت هذه الدراسة توضيح مدى تأثير العولمة في المعطيات السياسية كالدولة والسيادة والحكومات والقرارات ومخرجات ومدخلات النظام السياسي، وكيف يؤثر بروز الكل العالمي على السلوك والوعي السياسي وعلى الهوية والمواطنة، وكيف تتم عولمة السياسة، وما أهم تحليلات وتحسيديات العولمة السياسية ومساراتها المستقبلية .

وقد خلصت الدراسة إلى أن أكثر السمات إثارة للانتباه في الاتجاه نحو عولمة السياسة هي إمكانية بروز المواطنة العالمية والهوية الإنسانية التي بدأت تنافس وربما تحل تدريجياً محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة . وأن المحصلة الطبيعية للتدفق الحر والسريع للسياسة على الصعيد العالمي هي حركة لبرلة العالم و بروز اللحظة الليبرالية. فالعالم في هذه اللحظة موحد في انجذابه للنموذج الليبرالي الذي يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية (٣٠) .

## ٣- دراسة ماهر عبد الرحمن (٢٠٠٢) :

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الملامح التي تشكل موقف الشباب المصري من قضايا العولمة والهوية الثقافية ، وتقييم المثقف المصري لواقع الثقافة العربية في ظل العولمة .

وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها أن النظام التعليمي لم يقدّم بدوره على الوجه الأكمل في دعم الثقافة الوطنية والهوية العربية، وأن الهوية الغربية تتأثر بظاهرة العولمة في كافة مكوناتها (٣١) .

## ٤- دراسة (Woodard and, E Mory H, and Schmitt, Kelly, L., 2002) :

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على وضعية التنشئة السياسية في العصر الرقمي، حيث قدمت تقويماً لبرنامج يسمى "أصوات الطلاب" تم تصميمه عام ١٩٩٩ كمجهود مشترك بوساطة مركز السياسة العامة في Annenberg والشركات الخيرية التابعة للكنيسة وبرنامج أصوات الطلاب عبارة عن تدخل مدرسي يهدف إلى إشراك طلاب المرحلة الثانوية في الحديث والنشاط السياسي المحيط

بانتخابات محافظ مدينة فيلادلفيا . والمكون الرئيس لهذا البرنامج هو إتاحة معلومات الإنترنت المتعلقة بالأمور السياسية، المرشون، والقضايا الملحة والمحيطة بالحملة الانتخابية للطلاب، وبالعامل داخل المدرسة، تم تشجيع الطلاب على الحصول على معلومات من المرشحين، واستكشاف القضايا، وتكوين آراء، واكتشاف أصواتهم، والمشاركة المطلقة في عملية التصويت (٣٢) .

#### ٥- دراسة فادية مغيث (٢٠٠٤) :

ولقد أجريت هذه الدراسة عن المشاركة السياسية لطلاب الجامعة الواقع، المستقبل، وقد أكدت على تلك السلبية المفرطة من قبل الشباب وعدم التجاوب مع الأحداث الاجتماعية والسياسية، كما أن الديمقراطية هي أحد المطالب التي لا بد من توافرها لإنسان هذا العصر. لاستكمال حريته وامتلاكه لمقدراته.

وتوصلت الدراسة إلى عدة مقترحات من شأنها النهوض والارتقاء بمستوى المشاركة السياسية مثل إلغاء قانون الطوارئ المقيد للحريات ولائحة ١٩٧٩ الطلابية، وإتاحة الفرص لممارسة الشباب للأنشطة السياسية، واعتماد أساليب الحوار البناء، بدلاً من أساليب القمع الفكري، والتأكيد على أن مبدأ الديمقراطية هو الحق في التعليم والبحث والمعرفة رغم التفاوت الطبقي والاختلاف الديني (٣٣) .

#### ٦- دراسة نجم الدين أحمد (٢٠٠٥) :

ولقد استهدفت هذه الدراسة فحص العلاقة بين المشاركة السياسية والوعي بتحديات العولمة لطلاب الجامعة . ولقد أظهرت الدراسة عدة نتائج لعل من أهمها أن الطلاب الجامعيين الذين يشاركون سياسياً لديهم درجات عالية من قبول العولمة حيث يدركون أن تيار العولمة أمر حتمي وتطور طبيعي في العالم. وتدفعهم مشاركتهم وممارستهم السياسية إلى الوعي بكيفية التعامل معها، كواقع ملموس يستفيدون من إيجابياتها ويتروكون سلبياتها. وأن الذكور أكثر مشاركة ووعياً بتحديات العولمة من الإناث، لأنهم يرون أن الانغلاق يعرضهم للخطر (٣٤) .

#### المحور الثاني : الدراسات التي تناولت دور الأسرة ومؤسسات التعليم في التنشئة السياسية :

#### ١- دراسة ثابت حكيم (١٩٩٠) :

وهدفت الدراسة إلى التعرف على بعض جوانب المشاركة السياسية لمعلمي التعليم العام . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها سلبية المتعلمين والمعلمين في ميادين المشاركة السياسية التي عرضت عليهم، وأن العملية التعليمية بوضعها الحالي، لا تسائر بعض الجوانب المتصلة بالتربية السياسية للتلاميذ، أو الجوانب التي تسهم في إعدادهم للمشاركة السياسية في مجتمعهم، كما أنها لا توفر المناخ الملائم للتدريب على السلوكيات المتصلة بمجالات المشاركة السياسية (٣٥) .

#### ٢- دراسة فاروق البوهي (١٩٩٢) :

ولقد حاولت الدراسة بيان دور التعليم في تنمية الوعي السياسي لدى المتعلمين .

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن التعليم يعمل على تزييف الوعي الثقافي بصفة عامة، والسياسي بصفة خاصة، وذلك من خلال تزييف المناهج الدراسية المقدمة للتلاميذ (٣٦).

### ٣- دراسة نجدة سليمان (١٩٩٢) :

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مرحلة التعليم الأساسي في تنشئة تلاميذها تنشئة سياسية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها أن المعرفة التي تقدمها مدارس التعليم الأساسي لتلاميذها معرفة ميتة ومنفصلة عن الواقع، ودافعة للاغتراب والسلبية، وتجعلهم أكثر تأقلاً مع الواقع المعاش بدلاً من الإسهام في تغييره. كما أن تنوع المدارس واختلافها في هذه المرحلة المبكرة يباعد بين أفكار التلاميذ وآرائهم حول القضايا المهمة في مجتمعهم. الأمر الذي يؤكد أن التعليم يعمل على تكوين أفراد تابعين ومهيئين لقبول قرارات الفئة المسيطرة ومستعدين للانزواء والاستبعاد الاجتماعي (٣٧).

### ٤- دراسة Ahmet, D. (١٩٩٣) :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام كعوامل يمكن أن تساعد على التنبؤ بالمعرفة والاتجاهات السياسية لدى أطفال المرحلة الخامسة بتركيا، كما هدفت إلى مقارنة النتائج بالدراسات عبر الحضارية الأخرى. وقد تكونت عينة الدراسة من ٥٦٢ تلميذاً من تسع مدارس مختلفة وتم استخدام عدة مقاييس للمعرفة والاتجاهات والتحصيل الأكاديمي، ولقد أوضحت النتائج أن الأسرة هي أكثر مؤسسات التنشئة ارتباطاً بالمعرفة والاتجاهات السياسية، وأن وسائل الإعلام تسهم بنصيب وافر في دعم المعرفة والاتجاهات السياسية، كما أوضحت عدم وجود تأثير للتعليم، مما يوضح غياب التعليم السياسي المؤثر في تركيا، على الرغم مما أكدته الدراسات المقارنة على الدور الكبير الذي يؤديه التعليم في المجتمعات الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (٣٨).

### ٥- دراسة ليلي عبد الستار (١٩٩٣) :

وحاولت هذه الدراسات إبراز دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي لدى طلابها، حتى يمكن دعم فاعلية النظام السياسي القائم عن طريق تهيئة وإعداد مواطنين يتبنون مواقف سياسية تؤازر ما نرجو تحقيقه من نظام ديمقراطي. وقد خلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح من أجل تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة ينطلق من عدة أمور تتمثل في إبراز الهوية الوطنية (٣٩).

### ٦- دراسة أحمد الرفاعي بهجت (١٩٩٥) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية المعلم في تنمية الثقافة السياسية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. وقد أوضحت النتائج أن معلمي مرحلة التعليم الأساسي بالحلقة الثانية يهتمون بتنمية الثقافة السياسية للتلاميذ ولكن بدرجة أقل من أفراد الحلقة الأولى، ويرجع ذلك إلى كثرة الأعباء التدريسية لمعلمي هذه الحلقة، وقلة تنظيم الندوات السياسية بالمدرسة وشكلية النشاط المدرسي (٤٠).

## ٧- دراسة رضا هندي (١٩٩٥) :

تهدف الدراسة إلى الكشف عن نواحي القصور في برامج إعداد طلاب كليات التربية فيما يتعلق بالتربية السياسية . وقد أشارت الدراسة إلى بعض النتائج لعل من أهمها :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات المعلمين (عينة البحث) في التطبيق القبلي لاختبار المواقف السياسية، ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي، وذلك لصالح التطبيق البعدي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات المعلمين (عينة البحث) في التطبيق القبلي لمقياس الاتجاهات نحو السلوك السياسي، ومتوسط درجاتهم في (التطبيق البعدي)، وذلك لصالح التطبيق البعدي (٤١) .

## ٨- دراسة Philip, D., (١٩٩٦) :

وقد اهتمت هذه الدراسة بدراسة عوامل التنشئة السياسية لدى طلاب المدارس الثانوية .

وقد تكونت عينة الدراسة من ٣٤٨ طالباً وطالبة تراوحت أعمارهم ما بين ١٤ إلى ١٨ سنة، تم اختيارهم من مدارس ثانوية مميزة ومدارس عادية. وقد تم تطبيق عدد من الاستبانات لقياس الاتجاهات السياسية والمعرفة السياسية وبعض العوامل الاجتماعية والديموقراطية، بالإضافة إلى بعض الأسئلة ذات النهايات المفتوحة عن آراء الطلاب في الأداء الحكومي، وفي دور المرأة في المجتمع . ولقد أوضحت النتائج أن نوع المدرسة عامل مهم للغاية في تحديد مستوى الاتجاهات والمعارف السياسية، حيث كان طلاب المدارس المميزة أكثر معرفة ونشاطاً من طلاب المدارس العادية، وكانوا أكثر تحملاً تجاه دور المرأة، كما أن تأثير الجنس له دور أيضاً، حيث حقق الذكور درجات أعلى من الإناث في المعرفة والاتجاهات السياسية (٤٢) .

## ٩- دراسة Edward, K. (١٩٩٨) :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يؤديه التعليم الجامعي في عملية التنشئة السياسية. وذلك من خلال المقارنة بين مجموعتين من طلاب التكنولوجيا بجامعة نيويورك، الأولى تستمر دراستها الجامعية لمدة سنتين، بينما تستمر المجموعة الثانية في الدراسة لمدة أربع سنوات. وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة وعمل مقابلات مع الطلاب .

وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق كبيرة بين المجموعتين، حيث كانت المجموعة التي استمرت دراستها أربع سنوات أكثر وعياً سياسياً ومعرفة واهتماماً بالنظام السياسي، وأكثر اشتراكاً في الأنظمة السياسية، وقد تم تفسير ذلك بأن العمليات التعليمية الجامعية تمثل بيئة اجتماعية تساعد على نمو قيم المواطنة (٤٣) .

## ١٠- دراسة هناء هيكل (٢٠٠٨) :

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية الوعي بحرية التعبير عن الرأي لدى طلابها.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج لعل من أهمها أن ٨٨.٩% من الطلاب لا يمارسون أنشطة داخل الجامعة، وذلك لعدم ديمقراطية الانتخابات الطلابية، وأن قطاعاً كبيراً من الأساتذة لا يشجعون الطلاب على الحوار والمناقشة والاختلاف في الرأي،

وأن كثيراً من الطلاب يريدون المشاركة في إدارة كلياتهم وذلك من خلال وضع الجدول الدراسي، وجدول الامتحانات، ووضع اللوائح المنظمة للعمل الجامعي (٤٤) .

ثالثاً : الدراسات التي تناولت دور وسائل الإعلام والأحزاب السياسية في التنشئة السياسية :

#### ١- دراسة Bukingham, D., (١٩٩٩) :

تناولت هذه الدراسة البرامج الإخبارية التليفزيونية التي تقدم للأطفال، لذا فقد تم تحليل مضمون خمسة برامج إخبارية مختلفة، وتم استكمال العدد بإجراء مقابلة مع ٧٢ تلميذاً من مدارس مختلفة في بريطانيا والولايات المتحدة تراوحت أعمارهم بين ١١ - ١٧ سنة تم سؤالهم عن البرامج الإخبارية التي يفضلونها، كما تم سؤالهم عن اتجاهاتهم السياسية. وقد أوصت النتائج أن هناك تأثيراً كبيراً لهذه البرامج على الاتجاهات السياسية للأطفال سواء في الولايات المتحدة أو في بريطانيا.

وقد أوضحت الدراسة بأن يصبح التعليم من خلال الإعلام هو العامل الحاسم في التنشئة السياسية للأفراد (٤٥) .

المحور الرابع : الدراسات التي تناولت التعليم والديمقراطية :

#### ١- دراسة أمينة إبراهيم (١٩٩٤) :

تهدف الدراسة إلى الكشف عن إدراك المعلمين لمفهوم الديمقراطية وذلك من خلال الواقع . وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أبرزها وجود قصور لدى المعلمين من طلاب الدراسات العليا والمدرسة الابتدائية في إدراك مفهوم الديمقراطية، وهذا في كثير من المواقف والمجالات، مما يشير إلى عدم قدرتهم على أداء واجباتهم الاجتماعية بالنسبة لممارسات الديمقراطية، وبالتالي عدم قدرتهم على تنمية المفهوم وممارسته لدى تلاميذهم، وذلك تطبيقاً للمقولة التي تقول بأن فاقد الشيء لا يعطيه (٤٦) .

#### ٢- دراسة والي عبد الرحمن (١٩٩٤) :

تهدف إلى تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية في ضوء مفهوم الديمقراطية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها انخفاض كبير في مستوى أداء معلمي الدراسات الاجتماعية لأبعاد ومكونات مفهوم الديمقراطية أثناء التدريس، حيث وجدت النسبة المئوية لدرجات المعلمين فيما يتعلق بأبعاد المفهوم حوالي (٤٠.٨%) من مجموع الدرجات التي يجب أن يحصلوا عليها في حالة التمكن (٤٧) .

#### ٣- دراسة إبراهيم عبد الرحمن (١٩٩٩) :

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعلم للسلوك الديمقراطي، وأثره في تنمية التفاعل الاجتماعي داخل الفصل، وكذلك الكشف عن اتجاهات الطلاب نحو الديمقراطية . وقد أوصت الدراسة بضرورة شمول الأهداف والمحتويات الدراسية على موضوع الديمقراطية وأنواعها وكيفية ممارسة الأفراد والمجتمعات لها والضوابط اللازمة لتحقيق الديمقراطية المثلى (٤٨) .

## تعليق عام على الدراسات السابقة :

من الملاحظ على نتائج الدراسات السابقة والتي تم عرضها، أن جميعها أوضحت تدني مستوى المشاركة السياسية لدى جميع قطاعات المجتمع بصفة عامة، والطلاب بصفة خاصة، وكذلك تدني المعرفة السياسية، وهذه كلها نتائج طبيعية لغياب دور التنشئة السياسية في بناء الإنسان العربي في جميع مراحل تعليمه المختلفة بدءاً من الأسرة وانتهاء بالجامعة وكذلك أوضحت أن الاهتمام بدور التنشئة السياسية في بناء الإنسان العربي، قد أصبح ضرورة تليها التحولات المعاصرة .

ومن الملاحظ أن هناك فرقاً بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، فالدراسة الحالية هدفها الرئيس تفعيل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي بالوطن العربي في ضوء التحولات المعاصرة. وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة. وسعيًا وراء تحقيق أهداف الدراسة الحالية، والإجابة عن تساؤلاتها المثارة فإن الدراسة سوف تسير وفق الخطوات المنهجية التي توضحها المحاور التالية :

- المحور الأول : ملامح التحولات المعاصرة وتداعياتها السياسية على الوطن العربي .
- المحور الثاني : معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي .
- المحور الثالث : العوامل التي أدت إلى حدوث ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وسماقتها .
- المحور الرابع : الجذور التاريخية للتنشئة السياسية ، وما انماطها ، وتطورها عبر مراحل النمو الانساني .
- المحور الخامس : دور مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية في عملية التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي .
- المحور السادس : واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي ، وارتباطها بأيدولوجية وخصوصية المجتمع العربي .
- المحور السابع : الآليات المقترحة التي يمكن ان تسهم في تفعيل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

## وفيما يلي شرح لكل محور من المحاور السابقة على حدة :

## المحور الأول : التحولات العالمية المعاصرة وتداعياتها السياسية على الوطن العربي :

لقد حاولت دراسات عديدة العمل على توصيف التحولات العالمية المعاصرة منذ مطلع التسعينات وتحليل تداعياتها على النظم السياسية العربية، وتتمثل أبرز هذه المعالم في : بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وتنامي ثورة المعلومات والاتصالات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات وبخاصة مع تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات، واتساع نطاق عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة وبخاصة في ظل تطورات اتفاقية الجات ومنطقة التجارة العالمية، وشيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع وبخاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، إضافة إلى تصاعد النزعات القومية والدينية والتيارات التطرف والعنف، تزايد المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول مثل مشكلات المخدرات والأمراض الفتاكة وغيرها .

وجدير بالذكر أن معظم الظواهر السابقة تمثل في مجملها مؤشرات لما يعرف بظاهرة العولمة، أو الكونية، أو الكوكبية، وبغض النظر عن التسمية فالمؤكد أن العالم يشهد في المرحلة الراهنة جملة من الظواهر والقوى العابرة لحدود الدول والتي تقوم على اختزال

عنصري الزمان والمكان، وهي تلقى بظلالها الكثيفة على مختلف مناطق العالم، حتى وإن تفاوتت هذه التأثيرات من حيث طبيعتها ودرجتها من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى .

وفي هذا الإطار فقد اهتمت دراسات عديدة بالبحث في آثار وتداعيات ظاهرة العولمة على الوطن العربي على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي . وقد تعددت الرؤى بهذا الخصوص، فهناك اتجاه يؤكد على أن العولمة سوف تؤدي إلى مزيد من التهميش الاقتصادي للوطن العربي وإلى تعميق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل دوله، مما سيترتب عليه تزايد احتمالات مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهناك اتجاه ثان يرى أن العولمة سوف تسهم في إضعاف دور الدولة في الوطن العربي وتخليها عن دورها المنوط بها في وقت يعتبر فيه دور الدول أساسياً في دفع عجلة التنمية، وهناك اتجاه ثالث يؤكد على أن ظاهرة العولمة تشكل تحدياً للهويات والخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب غير الغربية مما يسهم في بعث وتغذية النزعات القومية والدينية والعرقية وإحياء الهويات والولاءات التحتية التي يتشبث بها أصحابها في مواجهة زحف العولمة. ولكن في مقابل كل ما سبق ذكره، فإن هناك من يؤكد على أن العولمة ليست شراً مستطيراً أو خيراً مطلقاً، فهي تنطوي على سلبيات، ولكنها في الوقت نفسه تقدم بعض الفرص التي تستطيع الدول العربية الاستفادة منها في تطوير سياساتها واقتصاداتها شريطة أن تستعد للتعامل مع معطيات عصر العولمة (٤٩) .

وفيما يلي رصد لهذه المتغيرات المرتبطة بالتحويلات المعاصرة وتحليل تداعياتها علي التطور السياسي في الوطن العربي وذلك على النحو التالي :

#### ١- التحويلات في الاتحاد السوفيتي السابق وبقية دول شرق أوروبا وتداعياتها على الوطن العربي :

لقد شهد الاتحاد السوفيتي السابق وبقية دول شرق أوروبا تحولات سياسية واقتصادية مهمة منذ منتصف الثمانينات. وبغض النظر عن خلفيات هذه التحويلات وأسبابها وأساليبيها. فالمؤكد أنها انتهت باختيار نظام الحزب الواحد في هذه الدول، وتبنيها لأشكال من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، فضلاً عن سعيها للاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ومؤسساته، كما انتهى الأمر بتفكك الاتحاد السوفيتي ذاته وانتهاء دوره كقوة عظمى، مما أسهم في تعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (٥٠) .

ومن الطبيعي أن يكون لمثل هذه التحويلات تداعيات على التطور السياسي في الوطن العربي، حيث إن انهيار الأحزاب الشيوعية في الدول المعنية قد شكل ضربة قاصمة لنظام الحزب الواحد من حيث أسانيد الأيديولوجية العربية الحاكمة التي تبنت هذا النظام، كما أن الآليات التي تم بها التغيير السياسي في دول أوروبا الشرقية مثلت خبرات ماثلة أمام الحكام العرب، ففي الحالات التي رفضت الحكام الاستجابة لمطالب الجماهير سلمياً فرض عليهم التغيير قسراً، ومن هنا فقد أدرك بعض الحكام على النحو الذي يضمن أن يبقى هذا الانفتاح ضمن الحدود التي يرضونها، هو الخيار الأفضل من منظور تدعيم قدرة نظمهم على الاستمرار وتأمين مصالحهم . ومن هنا فإن ما حدث دفع بعض القوى إلى التحرك من أجل تحديد أطرها ومراجعة مقولاتها الأيديولوجية والفكرية وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن هناك من أشار إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي من شأنه تدعيم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي بشكل غير مباشر من خلال تحرير السياسة الأمريكية من أحد ثوابتها خلال فترة الحرب الباردة والمتمثل في

مساندة أي نظام سياسي معاد للاتحاد السوفيتي بغض النظر عن طبيعته، مما جعلها في كثير من الحالات تدعم نظاماً تسلطية استبدادية.

## ٢- الولايات المتحدة الأمريكية وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي :

يبدو أن قضية الديمقراطية لا تأتي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة، وأن مواقف وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن تجد تناقضاً كبيراً بين المصالح والمبادئ، حيث إنها تفضل استمرار نظم غير ديمقراطية تضمن في إطارها تأمين مصالحها على نظم ديمقراطية قد تؤثر بالسلب على هذه المصالح وتفتح الباب لوصول إسلاميين إلى سدة الحكم في هذه الدول العربية أو تلك وهذا يعني أن كلمة الديمقراطية عند الولايات المتحدة الأمريكية كلمة حق يراد بها باطلاً وتستخدمها كعصا تلوح بها متى كانت مصالحها .

وهذا يبدو واضحاً في تردد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن دعم الديمقراطية في الوطن العربي لأنه يرتبط بعدة عوامل من أبرزها النفط، حيث إن النظم الحالية الحاكمة في الدول النفطية وبخاصة في دول الخليج العربية تضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في النفط العربي، ولذلك فقد حرصت أمريكا على استمرار الوضع القائم واستقرار النظم الحاكمة في هذه الدول، وتجنب ما يمكن أن يترتب على التحولات الديمقراطية من مظاهر عدم الاستقرار . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع نصب عينها صفقات الأسلحة الضخمة التي تسوقها لعدد من النظم الحاكمة في دول المنطقة من خلال إجراءات سهلة يتخذها الحكام بعيداً عن تعقيدات العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمن إسرائيل واستمرار تفوقها على دولة المنطقة العربية، ولذلك فهي تغض الطرف عن أية ممارسات غير ديمقراطية تتخذها النظم التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل (٥١) .

وفي ضوء ما سبق فإن أقصى ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في الوطن العربي هو الدعوة إلى تحسين أساليب الحكم، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وتحسين سجل حقوق الإنسان .

## ٣- ثورة المعلومات وتداعياتها على المستقبل السياسي في الوطن العربي :

اهتم كثير من الباحثين بدراسة تداعيات ثورة المعلومات على المستقبل السياسي في الوطن العربي، وقد خلص عدد منهم إلى أن هذه الثورة تسهم في تدعيم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة، حيث إنها تنهي احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات والذي يعتبر أحد دعائم ممارستها السلطوية، كما أنها تشكل دعماً لقوى وتنظيمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية، حيث تستطيع هذه التنظيمات التواصل مع المجتمعات الخارجية بيسر وسهولة وبعيداً عن رقابة الدولة، كما تستطيع تعبئة نوع من التأييد الدولي بشأن بعض المطالب وتذلل حشد ضغط دولي بشأن أية انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يمكن أن ترتكبها النظم الحاكمة. كما أن هذه الثورة تسمح بنشر القيم والأفكار والممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ذات الصلة بالديمقراطية عبر الحدود وهو ما يساعد على نقل ما يعرف بـعدوى الديمقراطية إلى الوطن العربي .

ولكن فعالية هذا التأثير ونجاحه يبقى في نظر بعض الباحثين محكوماً بعدة عوامل منها :

ارتفاع معدل الأمية، محدودية انتشار وسائل ثورة المعلومات في الوطن العربي، حيث إن استخدام الإنترنت لا يزال استخداماً نخبوياً في معظم أقطار الوطن العربي، ناهيك عن استمرار سيطرة الدولة على الإعلام المسموع والمرئي وجانب مهم من الإعلام المقروء في الغالبية العظمى من هذه الأقطار (٥٢) .

#### ٤- مؤسسات التمويل الدولية والمستقبل السياسي في الوطن العربي :

لقد أشارت كثير من الدراسات إلى تأثير بعض مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على المستقبل السياسي في الوطن العربي، فهذه المؤسسات مارست ضغوطاً على دول عربية عديدة لدفعها إلى تبني سياسيات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى تحرير الاقتصاد، وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وتشجيع القطاع الخاص. وهناك من أشار إلى أن الانفتاح السياسي في بعض الدول العربية كان استجابة لمطالب مؤسسات التمويل الدولية ذات الطابع السياسي، من أجل الحصول على دعم هذه المؤسسات ومساندتها (٥٣) .

#### ٥- منظمات المجتمع المدني العالمي :

تزايدت خلال السنوات الأخيرة منظمات ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي وهي تتمثل في المنظمات والمؤسسات والروابط الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا عالمية عابرة لحدود الدول مثل البيئة، السلام وحقوق الإنسان .... إلخ. وقد أشار بعض الباحثين إلى دور بعض هذه المنظمات في تقوية ودعم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، وذلك من خلال قيامها بتقديم مساعدات مادية لبعض هذه المؤسسات وتمويل أنشطتها، فضلاً عن اهتمام بعض منظمات المجتمع المدني العالمي بحقوق الإنسان في الدول العربية، وإصدار تقارير ضد أية انتهاكات لحقوق الإنسان، والسعي لتحريك ضغوط دولية ضدها، فضلاً عن دورها في المراقبة (٥٤) .

#### ٦- عولمة الاقتصاد والثقافة وتداعياتها على التحول الديمقراطي في الوطن العربي:

إن ظاهرة عولمة الاقتصاد المتمثلة في تنامي عمليات تحرير التجارة العالمية، وزيادة أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، واتساع نطاق تدفق حركة رؤوس الأموال عبر حدود الدول... إلخ، تؤثر سلباً على عملية التحول السياسي والديمقراطي في الوطن العربي، وذلك نتيجة لآثارها القائمة والمحتملة على الاقتصادات العربية، حيث إنها تؤدي إلي المزيد من تهميش هذه الاقتصادات، وتعميق تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلاً عن آثارها القائمة والمحتملة في زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول العربية، وهو ما يسهم في التحليل الأخير في تغذية مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل العديد من هذه الدول، مما يدفع الأنظمة الحاكمة فيها إلى زيادة الاعتماد على أساليب غير ديمقراطية لضمان استمرارها وبقائها في السلطة (٥٥) .

كما أشار البعض إلى أن عملية عولمة الثقافة القائمة على انتشار القيم وأنماط الحياة والسلوكيات الغربية وبخاصة الأمريكية على نطاق عالمي تؤثر بشكل سلبي على التحول الديمقراطي في الوطن العربي، حيث تسهم في تغذية الحركات والقوى الإسلامية السلفية والراديكالية التي تنظر إلى العولمة الثقافية على أنها تمثل خطراً على الإسلام (٥٦) .

## المحور الثاني : معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي :

- لقد حددت بعض الدراسات معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في تسعة معوقات نوجزها فيما يلي (٥٧) :
- ١- الاستبداد الذي يتمثل في احتكار العمل السياسي وانعدام التداول السلمي للسلطة، الأمر الذي عمل على وجود حالة من اللامبالاة السياسية لدى قطاعات كبيرة من أفراد الشعب العربي، وهذا يكون إما بسبب اليأس من جدوى العمل السياسي نتيجة ممارسات الحكام والفاعلين السياسيين، وإما بسبب الخوف على حياتهم وحریتهم في حال اهتمامهم بالشئون السياسية العامة .
  - ٢- غياب المشاركة السياسية الحقيقية لدى قطاعات واسعة في المجتمع، وإن لوحظ أن هذا الأمر بدأ يخف شيئاً فشيئاً في العديد من الدول العربية وذلك بسبب التحولات السياسية وإن كانت شكلياً. وهذا ما ظهر واضحاً جلياً في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبة الذين شاركوا في التصويت داخل مقرر لجان الانتخابات ٣٥% من نسبة المشاركين والتي تقدر بحوالي ٤٠ مليوناً من أفراد الشعب المصري .
  - ٣- ممارسة العمل السياسي بأساليب غير سياسية وبدائية، وتصاعد وتيرة الصراعات السياسية والتركيز على بعض القضايا الهامشية، واعتماد مبدأ القمع والعنف بديلاً عن لغة الحوار مع من يبد تعارضاً ضد السياسة العامة للدولة .
  - ٤- مصادرة العديد من حقوق الإنسان السياسية الأساسية التي تشكل الدعامة الحقيقية للحياة السياسية السلمية، وفي مقدمتها الحرية، العدالة، غياب المظاهر السياسية السلمية مثل الحوار، النقد، احترام الرأي الآخر، التعددية السياسية الحقيقية وغير ذلك .
  - ٥- عدم تأصل الديمقراطية ثقافة وممارسة لدى العديد من مكونات المجتمع العربي وأنظمتها وفي مقدمتهم نظام التعليم الذي يعمل على بناء الإنسان العربي في ظل ثقافة القهر، وغياب الثقافة السياسية المستوعبة والناضجة وغياب الوعي السياسي .
  - ٦- التبعية للأجنبي، فكرياً وسياسياً واقتصادياً، بدرجة صارخة لدى الحكام، وبدرجات أقل حدة لدى العديد من الفاعلين السياسيين .
  - ٧- الاهتمام بالمظاهر الشكلية للديمقراطية (الانتخابات، حرية الرأي والتعبير، التنظيم)، دون الالتفات إلى الجوهر الحقيقي للممارسات الديمقراطية .
  - ٨- كثرة التحالفات الهامشية والمؤقتة بين الأحزاب السياسية العربية المعارضة على الرغم من اختلافها الأيديولوجي، وغياب التحالفات السياسية الإستراتيجية الداعمة لمطالب الإصلاح السياسي .
  - ٩- تفشي مظاهر الفساد السياسي بجميع أشكاله وصوره، وهو الأمر الذي زاد في نفوذ القوى المقاومة للإصلاح السياسي وحجمها .

### المحور الثالث : العوامل التي أدت إلى عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي

يمكن حصر هذه العوامل في مجموعتين قد أدتا إلى التحول الديمقراطي. المجموعة الأولى وتشمل الأسباب الداخلية، والمجموعة الثانية وتتضمن العوامل الخارجية. وبالرغم من صعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وبوجود فروق بين الدول العربية بشأن الدوافع التي أدت إلى عملية التحول الديمقراطي .

فبالنسبة للعوامل الداخلية فيمكن إيجازها فيما يلي :

- تصاعد حدة الأزمة الداخلية في العديد من الدول العربية منذ منتصف الثمانينات، وهي أزمة مجتمعية انطوت على عناصر وأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد ارتبط بهذه الأزمة وترتب عليها تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي مؤكدة على تآكل شرعية النظم الحاكمة في العديد من هذه الدول، وإزاء هذا الوضع فكرت النخب الحاكمة إلى الأخذ بعملية التحول الديمقراطي لتخفيف حدة الأزمة وبحث عن مصادر جديدة لإكسابها الشرعية السياسية ووجودها في الحكم أمراً طويلاً .
- تنامي بعض القوى والشرائح الاجتماعية التي بدأت تطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان منذ منتصف الثمانينات. ومن هذا المنطلق فقد رأت النخب الحاكمة في التحول الديمقراطي الشكلي في مظهره وجوهره، والمقيد والخاضع لسيطرة الدولة وإدارتها، وهو ما ينعت بالديمقراطية المنقوصة، حتى تستطيع احتواء هذه القوى في إطار النظم القائمة .
- قيام نظم عربية عديدة بتبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولي، أو بالأحرى بضغوط منهما. وفي هذا الإطار فقد حرصت هذه النظم على أن تظهر أمام هذه المؤسسات الدولية على أنها تسير في طريق الديمقراطية، وذلك بهدف الحصول على مزيد من القروض والمنح والتسهيلات الاقتصادية، كما أنها نظرت إلى عملية التحول الديمقراطي وما يترتب عليها من انفتاح سياسي على أنها نوع من التعويض السياسي للمواطنين لعجزها عن مواجهة الأزمة الاقتصادية من ناحية ولتمرير سياسات التثبيت الاقتصادي التي لا تحظى بالشعبية .
- أما بالنسبة للعوامل الخارجية التي دفعت إلى عملية التحول الديمقراطي فتتلخص في عدة عوامل منها : التحولات السياسية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي السابق وبقية بلدان شرق أوروبا منذ أواخر الثمانينات، وبروز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ولو لبعض الوقت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحدوث موجة عالمية من التحول الديمقراطي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مما جعل النموذج الديمقراطي في الحكم يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي، إضافة إلى ثورة المعلومات التي تسهم بأشكال مختلفة، في إنهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، فضلاً عن دورها في تدعيم تنظيمات المجتمع المدني، ونقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب ذات الصلة بالديمقراطية عبر الحدود، وهو ما يساعد على نقل ما يعرف بـ "عدوى الديمقراطية، إلى الوطن العربي .

### سمات عملية التحول الديمقراطي :

يلاحظ أن هناك بعض السمات والملامح العامة التي ميزت عملية الانتقال الديمقراطي في معظم الدول العربية التي شهدت هذه الظاهرة ومنها ما يلي :

- إن عملية الانتقال الديمقراطي بدأت من أعلى لأسفل، أي بمبادرات من النخب الحاكمة أو إن شئت الدقة في التعبير القيادات السياسية. ولكن هذه المبادرات لم تأت من فراغ، حيث تأثرت بالتطورات الداخلية والخارجية التي رجحت خيار التحول الديمقراطي وذلك لتدعيم قدرة النظام الحاكم على الاستمرار ، وإكساب وجوده في السلطة نوعاً من الشرعية، بعد أن تعرضت هذه الشرعية للتآكل والتدهور .
- إن علمية الانتقال الديمقراطي تعتبر شكلية، بمعنى أن النخب الحاكمة عملت على هندستها بما يتلاءم ويخدم مصالحها وبقيتها في السلطة، الأمر الذي أدى إلى وجود ديمقراطية منقوصة غير حقيقية .
- إن عملية التحول الديمقراطي قد أحيطت بسياج حديدي يتمثل في فرض مجموعة من القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية التي فرغتها من مضامينها الحقيقية وجعلتها ديمقراطية مقيدة وشكلية .
- إن عملية التحول الديمقراطي تمت من طرف واحد وهو نظام الحكم القائم، وذلك في غياب قوى المعارضة عن أخذ رأيها في هذه المسألة .
- إن هذه العملية لم تفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي، وهذا ما تؤكد عليه مجموعة من الظواهر والمؤشرات الموجودة ومن أهمها : استمرار العمل بقوانين الطوارئ وبترسانات من القوانين المقيدة للحريات والمهلكة للحرث والنسل، وغلبة الطابع الشكلي على التعددية الحزبية، وهامشية دور المعارضة في الحياة السياسية (معارضة ميسية)، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، الأمر الذي أدى إلى ضعف دور البرلمان في الحياة السياسية وافتقار العملية الانتخابية إلى النزاهة والشفافية نظراً لكثرة التدخلات غير المسئولة وعمليات التزوير والتلاعب التي تتم عبر مختلف مراحلها من قبل الأجهزة الحكومية، ووجود قيود متنوعة على حرية الرأي والتعبير، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان ليلاً ونهاراً .

**المحور الرابع : الجذور التاريخية للتنشئة السياسية ، انماطها ، وتطورها عبر مراحل النمو الإنساني :**

#### ١- الجذور التاريخية للتنشئة السياسية

بالرغم من أن الاهتمام بالتنشئة السياسية يرجع تاريخه إلى أرسطو وأفلاطون واهتمامهم بتربية الشباب سياسياً، إلا أن استخدام المصطلح بالمعنى المتداول به الآن ترجع جذوره إلى دراسة الطابع القومي للشخصية أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث كان لزاماً على علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين أن يتصدوا لدراسة الطابع القومي للألمان واليابانيين واجتهدوا في هذا الصدد، ونشأ من خلال اجتهادهم تركيز على مفهوم التنشئة السياسية للأطفال (٥٨) .

وقد استخدم "هايمان" كلمة التنشئة السياسية لأول مرة في كتابة المرسوم بنفس الكلمة *Political Socialization* والذي نشر عام ١٩٥٩ ليكشف في هذا الكتاب النتائج التي أبرزتها الدراسات المتعددة التي أجريت في الفترة السابقة، وقد قام بتنظيمها وتحليلها لتقدم إجابات على الأسئلة ذات الصلة بتعلم السياسة، وقد بدأ "هايمان" عمله بفرضية مؤداها أن السلوك السياسي يمكن

دراسته صورة مجدية ومفيدة كأحد أشكال السلوك المكتسب وبعد عام من صدور كتاب "هايمان" نشرت دراستان عن نمو الاتجاهات السياسية لدى الأطفال الأمريكيين (٥٩) .

وقد أشارت نتائجهما إلى أن الاتجاهات السياسية تتطور لدى الأطفال في المجتمع الأمريكي ابتداء من المرحلة الابتدائية، ولقد شكلت نتائجهما أساساً اعتمدت عليها المناقشات والدراسات اللاحقة حول التعلم السياسي للصغار .

ويؤكد "زنشون" أن مجال التنشئة السياسية قد لاقى اهتماماً بالغاً في فترة وجيزة، فبعد مرور أقل من عقدين على كتاب "هايمان" كان هناك العديد من الكتب، والمجلدات والمقالات المنشورة في دوريات متعددة، وكذلك مناقشات في بعض المؤتمرات المتخصصة، وذلك بالرغم مما اعترض الكتابات الأولى من عقبات متعددة، حيث كانت تفتقد - إلى حد ما - للأساليب المتخصصة الضرورية للملاحظة والتحليل ولم يتطور المفهوم إلا عندما أخضع للبحث المنهجي المنظم (٦٠).

وقد أدى الاهتمام بالتنشئة السياسية في تلك الفترة إلى وجود اتجاهين متميزين استخدموا المفهوم في نفس الوقت، فمن ناحية كان الدافع والحافز لبحوث ودراسات التنشئة السياسية هو الرغبة في فهم أساس الأنماط المختلفة للتوجهات السياسية للأفراد، ومن ناحية أخرى فإن الفكرة قد تم استخدامها لتحليل عمليات وخصائص النظم السياسية، والمجالان مترابطان، وتاريخياً أسهم كل منهما بصورة مستقلة في دراسة التنشئة السياسية (٦١) .

ويؤكد "كارل باتون" Patton, C. أن الاهتمام بالتنشئة السياسية في فترة الستينات والسبعينات قد وصل في مداه وذلك لأسباب يتعلق معظمها بالمجتمع الأمريكي في تلك الفترة، فالشباب الأمريكي انطلق ليعلن تمرداً على السلطة، وانطلقت أعمال الشغب والاحتجاجات والمظاهرات للاعتراض على جوانب عديدة للنظام السياسي الأمريكي، والسود لم يندمجوا بشكل كامل في المجتمع (٦٢) .

وقد أصبح استخدام القوة له نتائج سيئة للغاية وخسائر فادحة، بالإضافة إلى أن مستقبل الوفرة الاقتصادية أصبح محل تساؤل سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في دول العالم الثالث، فهناك ركود اقتصادي، ومشكلات داخلية وخارجية ومشكلات في الديمقراطية في الدول المتقدمة وتبعية اقتصادية في دول العالم الثالث، والاقتصاد العالمي بصفة عامة لم يعد يؤمن استقراراً سياسياً، وبالتالي مع تراجع استخدام القوة، وعدم الاطمئنان لمفهوم الوفرة الاقتصادية فإن التنشئة السياسية تطفو على السطح لتؤدي الدور الأكبر في الصراع من أجل الاستقرار السياسي (٦٣) .

## ٢- أنماط التنشئة السياسية :

يوجد نمطان للتنشئة السياسية وهما كما يلي :

### أ- التنشئة السياسية المباشرة Manifest :

وتشير التنشئة السياسية المباشرة إلى العمليات التي تكون فيها التوجهات المراد نقلها ذات محتوى سياسي واضح، وهذا النوع يتضمن النقل المبدئي لتوجهات سياسية واضحة، وذلك حينما يتعلم الفرد بشكل مباشر بنية حكومته، أو فضائل أحزاب سياسية معينة، في مثل هذه الحالات لا يكون هناك ميل أو توجه عام وسيط في عملية التنشئة السياسية المباشرة (٦٤) .

والنوع المباشر للتنشئة السياسية يتم من خلال نقل التوجهات المعلنة نحو الموضوعات السياسية، وذلك عن طريق المؤسسات التي تتولى عملية التنشئة في المجتمع كالأُسرة والمدرسة وجماعات الأقران ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية (٦٥) .

### ب- التنشئة السياسية غير المباشرة Latent :

وتعني التنشئة السياسية غير المباشرة اكتساب اتجاهات عامة ليست سياسية في حد ذاتها، ولكنها قد تكون مؤثرة على تطور الاتجاهات ووجهات النظر السياسية فيما بعد، ويمكن توضيح ذلك بأن نمو الطفل داخل أسرته ونتيجة لعلاقته مع والديه وأخوته ينمي علاقات متعددة الجوانب تجاه نماذج السلطة، تدعم تدريجياً بعد دخول المدرسة ومن خلال علاقات جديدة مع مدرسيه يكتسب الطفل ميولاً عامة تجاه السلطة، وتكون هذه المواقف المبكرة شديدة الأهمية لتطوره السياسي فيما بعد، فعلى سبيل المثال الأسرة المتسلطة التي يكون بها أب قاسي وصارم، تقود الطفل إلى توقع السيطرة والاستسلام كجزء من علاقاته داخل الجماعة، وسيفسر أي وضع اجتماعي من منطلق السلطة التي تتطلب منه أن يدعن لها.

كذلك فإن الأسرة الديمقراطية ستعلم الطفل المشاركة في اتخاذ القرارات، ويكون على الأرجح لديه توقعات حول المشاركة في السلطة في حياته المستقبلية، وهكذا يحدث تعميم للكثير من الخبرات مثل نظرة الطفل للطبيعة الإنسانية بصفة عامة ونظرته للوقت، ونظرته للنشاط على سبيل المثال، هذه الخبرات التي ستؤثر -بشكل غير مباشر- على اتجاهاته السياسية .

وهذا النمط من التنشئة يزودنا بارتباط مباشر بين الثقافتين العامة والسياسية، إذ أن وعي الأطفال بقيم الثقافة العامة في السنوات المبكرة قد يؤثر على الاستجابات السياسية في مراحل الحياة المتقدمة، وامتصاص العناصر الأساسية للثقافة العامة قد يكون له تأثير مباشر وقوي على النظام السياسي (٦٦) .

### ٣- التنشئة السياسية عبر مراحل النمو الإنساني :

تمر عملية التنشئة السياسية بعدد من المراحل التي ترتبط بنمو الفرد وتطوره، وهي مرحلة الطفولة، ثم المراهقة، وأخيراً النضج والاعتدال . ويتلقى الفرد في كل مرحلة من هذه المراحل جزءاً من عملية التنشئة، كما يتعرض أيضاً في كل مرحلة إلى أداة أو أكثر من أدوات التنشئة التي قد تكمل بعضها أو قد يتعارض بعضها مع البعض الآخر .

#### أ- مرحلة الطفولة :

تركزت معظم الدراسات في التنشئة السياسية على مرحلة الطفولة بشكل خاص ويرجع هذا الاهتمام الواسع بالتنشئة الأسرية في هذه المرحلة المبكرة، بأن التنشئة في السن الأصغر تكون هي العامل الحاسم في تحديد ولاء هؤلاء الصغار فيما بعد، فالأطفال الصغار يميلون لاكتساب وجهات نظر إيجابية غير عادية لنماذج السلطة، بينما يبدون اهتماماً أقل بالمعطيات الأخرى في الصراع السياسي، ويبدو أن هذا يستمر لديهم في فترات لاحقة بحيث يظل مؤثراً في مرحلة النضج (٦٧) .

وتشير "روبرت سيجل" إلى أن الدراسات التي أجريت في المجتمع الأمريكي توضح أن التعلم السياسي للطفل الأمريكي يبدأ في سن الثالثة، أي قبل دخول المدرسة، ففي هذه المرحلة المبكرة يرتبط الطفل عاطفياً ببعض الرموز السياسية لبلده، كما أن المحيط السياسي للطفل يبدأ في التبلور ويصبح الطفل على علاقة بالمحيط الاجتماعي (٦٨) .

كذلك فإن الانتماءات للجماعات الاجتماعية تتشكل في مرحلة الطفولة، حيث يكتسب الطفل الصغير شعوراً بالانتماء لطبقة اجتماعية، وجماعة عرقية وجماعة دينية، وبالتدريج يصبح الطفل مدركاً لبعض الشخصيات السياسية، كما يصبح لديه فهم سطحي للحكومة والأيدولوجيات السياسية (٦٩) .

وتعتبر الفترة ما بين الطفولتين المبكرة والمتأخرة (ما بين التاسعة والثالثة عشرة تقريباً) هي أهم فترات التعلم السياسي على الإطلاق، حيث تبدأ التوجهات السياسية في التمايز، كما تحدث تغيرات كبيرة في التصورات السياسية، وتنمو قدرة الطفل على تمييز وتصوير الأدوار غير الشخصية، على أن الانتقال الحاد المفاجئ في فهم الطفل للبيئة السياسية يحدث في مرحلة ما بين سن الحادية عشر والثالثة عشرة، ففي هذه الفترة يكتسب الطفل قدره مبدئية على فهم العلاقات السياسية والاجتماعية، وتشهد الأفكار السياسية للطفل في نهاية مرحلة الطفولة نمواً وتطوراً ملحوظاً للبيئة السياسية والاجتماعية التي حوله، ويبدأ في اكتساب وجهة نظر تقترب من فهم وتصورات الأفراد البالغين (٧٠) .

### ب- مرحلة المراهقة :

تعتبر المراهقة مرحلة أو فترة يشهد فيها الفرد تغيراً رئيساً وتطوراً عاماً في النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية، وفي هذه المرحلة تصبح الانتماءات والارتباطات السياسية الأساسية واضحة المعالم، كما أن المشاعر العاطفية الحادة تجاه المؤسسات السياسية تدعم بمعرفة أدوار ووظائف أكثر خصوصية (٧١) .

وقد تشهد هذه المرحلة الهامة اتجاه الفرد إلى رفض نماذج السلوك التي نشأ على احترامها في مرحلة الطفولة، إذ يشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه (٧٢) كما تشهد هذه المرحلة :

- نمواً في القدرات الإدراكية : مثل القدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات، والقدرة على تبرير الاختيارات السياسية، وإدراك آثار حل المشكلات الاجتماعية .

- ظهور الشعور بالجماعية : إذ ينتقل الفرد من دائرة "الأنا الضيقة" إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع، مما يعني زيادة في استيعاب لهيكل وعمل النظام الاجتماعي، والتسليم بأن التصرف الجماعي هو السبيل الأمثل لحل المشكلات السياسية .

- ميلاداً للأيدولوجية : حيث تتحول المشاعر إلى أفكار، إلا أن هذه الأفكار تظل متقطعة وغير ثابتة، ولا تتبلور في صورة مبادئ عامة، وتميل لأن تكون متناقضة بالإضافة إلى سهولة رفضها (٧٣) .

ويستطيع المراهق في سن الخامسة عشرة أو السادسة عشر استيعاب أفكار مجردة ذات صلة بالمجتمع إلى جانب المبادئ العامة التي تعكسها أفكاره، وقد لوحظ وجود ميل عام بين المراهقين الأصغر سناً نحو التقليل من أهمية مبدأ التسلط، نظراً لوجود اعتقاد مخلص وبرئ في صلاحية وعدالة السلطة.

وبالرغم من أن أنماط التطور الإنساني تعتبر مركبة ومتغيرة، إلا أنه يمكن القول بأن التعميمات التالية يمكن الأخذ بها على مستوى تطور مضمون التعلم السياسي للمراهقين :

- إن التعلم السياسي يبدأ مبكراً ويستمر خلال فترات بداية الطفولة، وأواخر مرحلة الطفولة، وأثناء سنوات المراهقة.

- يتم اكتساب أنماط مختلفة من التعلم السياسي في مراحل مختلفة خلال سنوات ما قبل البلوغ .
- التوجهات المبكرة تجاه السلطات السياسية تتسم بالإيجابية والإخلاص غير المحدود، وتميل هذه التوجهات إلى التناقص في المرحلة التي ينتقل فيها الطفل من فترة الطفولة المتأخرة إلى سنوات المراهقة.
- الأفكار المبكرة عن الحكومة و السياسة تأخذ طابعاً شخصياً للغاية، لكن هذه الأفكار الشخصية يتم استبدالها بتصورات أكثر تجريداً في مرحلة الطفولة المتأخرة وبداية سنوات المراهقة.
- يتزامن التعليم السياسي مع أنماط أخرى من التعليم الاجتماعي، فالانتماءات السياسية تتشكل في نفس الفترة عندما يتم اكتساب الانتماءات الاجتماعية الأخرى (٧٤) .

### ج- مرحلة النضج :

تعد هذه المرحلة استمراراً للتنشئة في مرحلتها الطفولة والمراهقة ، ويترتب على ذلك تقوية الاتجاهات والقيم التي تكون قد تكونت في وقت مبكر ، ويتعرض الفرد في هذه المرحلة- بشكل أكثر حدة- إلى تأثيرات عديدة مثل وسائل الإعلام والأحزاب والعديد من المؤثرات الأخرى في المجتمع، ونجد أن الفرد في هذه الحالة يتجاوز دور المراقب ليشارك مشاركة فعلية في الحياة السياسية سواء من خلال عملية التصويت في الانتخابات، أو تولى المناصب الاجتماعية والسياسية (٧٥) .

ويتحدد السلوك السياسي للفرد في هذه المرحلة بما قد يكون قد تراكم لديه بالفعل من معارف وقيم اكتسبها من مرحلتها الطفولة والمراهقة، ثم بالقيم والمعارف التي يكتسبها خلال مرحلة النضج (٧٦) .

وتؤدي المهنة دوراً كبيراً في التنشئة السياسية للفرد في هذه المرحلة، ففي المجتمعات التي يمثل فيها العمل مكاناً بارزاً في سلم القيم الاجتماعية تتحدد هوية المرء بالعمل الذي يؤديه، وكلما شعر أن هويته تتحدد بعمله، ازداد ميله إلى القيام بتصرفات سلوكية ملائمة لهذا الدور، وكلما ازدادت الهوية وبصفة خاصة في ظل ظروف التغيير السياسي السريع بين قيم الأسرة القديمة والحقائق السياسية الجديدة، وكلما تعددت الأدوار السياسية للشخص البالغ، كان هناك احتمال أكبر لأن يكتسب قيماً واتجاهات سياسية لم تلقها الأسرة (٧٧) .

ويمكن القول بصفة عامة إن هذه المرحلة لا تشهد تغييرات جذرية في التوجهات والانتماءات السياسية الأساسية، وفي العادة يشمل التعليم السياسي للبالغين مثل تكوين آراء حول سياسات معينة، الانخراط في أنشطة وأحداث سياسية محددة، وحدث ردود أفعال تجاه العديد من القادة السياسيين، وبالتالي فإن التوجهات والانتماءات السياسية الأساسية التي تم اكتسابها مبكراً تتسم على العموم بقدر من الاستمرارية مع وجود بعض التغييرات المحدودة (٧٨) .

خامساً : دور مؤسسات التربية في عملية التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي بالوطن العربي :

### أ- الأسرة :

يبدو دور الأسرة وأهميته في التنشئة السياسية مرافقاً لدورها التربوي وأهميته بالنسبة للطفل، فالتنشئة السياسية تبدأ في سن مبكر كنوع من المحاكاة داخل الأسرة، ونتيجة للعلاقة الخاصة التي تربط الكائن البشري الوليد بإطاره المجتمعي عبر أسرته التي ينشأ فيها، ومن

خلال علاقات الطفل الحميمة بأسرته واعتماده عليها لاستمراره على قيد الحياة في المراحل الأولى من حياته، فإنها تبدو الإطار الوحيد في البداية للتأثير عليه وتشكيله اجتماعياً وبالتالى سياسياً (٧٩) .

كما تؤدي الأسرة أيضاً دوراً فعالاً في تماسك أفراد المجتمع عن طريق تماسك أفرادها مما يؤدي في النهاية إلى تأثير الأسرة كمؤسسة على المجتمع ككل .

وفي هذا الصدد يحدثنا "حبيبي الدين حسين" عن الدور المؤثر الذي تمارسه الأسرة من خلال أسلوب تنشئتها لأبنائها في تكوين شخصياتهم على نحو أو آخر، كما أن الخبرات التي يمر بها الأبناء في سنوات عمرهم المبكرة داخل الأسرة يكون لها انعكاس كبير على طابع شخصياتهم في الفترات العمرية اللاحقة، وهذا الدور للأسرة يضعها في موضع الصدارة بين المؤسسات الأخرى، فمن خلالها تنتقل للفرد ثقافة المجتمع ممثلة في القيم والاتجاهات والتي تحدد له ما هو صواب وما هو خطأ وبالتالى فهي تبين حدد حركة الفرد في سلوكه (٨٠) .

وهناك الكثير من المعاني السياسية التي تبدأ مبكراً داخل الأسرة ثم تنمو بالتدرج، فالمفاهيم السياسية تنمو ابتداءً من سن الثالثة وتكتمل في سن الثلاثين لدى الأفراد وترجع أهمية الأسرة إلى أنها تعتبر مصدراً لإشباع الحاجات الأساسية للطفل، وأثناء إشباعها لهذه الحاجات يستوعب الطفل بالتدرج وببطء الكثير من المفاهيم التي تكون مؤثرة على حياته فيما بعد ولا سيما الجوانب السياسية.

ويبدو أن خبرة الأطفال في المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة تزيد من شعور الأطفال بالكفاءة السياسية، وتقدمهم بمهارات التفاعل السياسي مع الآخرين، وكذلك تزيد من إمكانية مشاركتهم النشطة والفاعلة في النظام السياسي عندما يصبحون في مرحلة الرشد .

بينما يثير دور الأسرة قضية هامة وهو أن الدور المهم للأسرة يجعل عملية التعلم السياسي عملية غير منتظمة وتحدث بالصدفة، فالأسرة بصفة عامة لا تؤدي عملية التنشئة السياسية بشكل مقصود وواعي، فكثير من التعلم السياسي الذي يحدث داخل الأسرة يتم بدون تخطيط منظم أو نية مسبقة، كما أن الإلتماءات الحزبية السياسية وغيرها من الارتباطات السياسية يتم نقلها من الوالدين إلى الأبناء والاتجاهات المختلفة تجاه السلطات والعمل السياسي يتم تنميتها داخل الأسرة، والمواقف تجاه القضايا المختلفة يتم الحصول عليها في محيط الأسرة، ولكن ذلك كله يحدث كنتائج غير مقصودة لاهتمامات ونشاطات الأسرة الأخرى (٨١).

ويبدو أن هناك ثلاث طرق يضع الأب من خلالها أسس المعتقدات السياسية لأبنائه نبرزها فيما يلي :

١- من خلال التعليم سواء المباشر أو غير المباشر، ويصبح الأب نموذجاً يلتقط منه الابن معتقداته كالولاء والالتزام والقيم الأصيلة .

٢- يضع الطفل داخل سياق اجتماعي، يعرفه من خلاله بوضعه الطبقي والعرقى وبيئته الاجتماعية .

٣- يساعده في تجسيد معتقداته السياسية من خلال علاقته الشخصية بالابن، وبالطرق التي يصنع من خلالها شخصيته بحيث تتحمل وتطور التوجهات الاجتماعية .

من خلال هذه الطرق يمكن أن نقول أن هناك ميراثاً للمعتقدات والولاء السياسي ينتقل من الأب للطفل، ولكن هذا القانون قد يتدعم من خلال المحاكاة، وربما تقوم عمليات التنشئة الأخرى بإبطال مفعوله.

### ب- المدرسة :

تعتبر المدرسة مؤسسة هامة في عملية التنشئة السياسية حيث تعمل المدرسة بوسائلها المختلفة عملاً يشبه إلى حد كبير دور الأسرة ولكن بصورة أكثر علمية ودقة وتنظيماً.

فالمدرسة هي التي تعمق من شعور الانتماء للفرد وتسهم في بناء شخصيته وتثقيفه عن طرق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع. وتؤدي المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية دوراً هاماً في عملية تثقيف الطالب اجتماعياً وسياسياً، فالمنهج الدراسي على سبيل المثال يمثل قلب النظام التربوي وهو التراث الحضاري بشموله، والنظام التربوي يؤدي دوراً أساسياً في تدعيم القيم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، وهو (أي النظام التربوي) يحافظ على التراث الشعبي والوطني ويحفظه للمستقبل، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه للمساهمة في عمليات التمدن والتحديث الذي يطمح له أفراد المجتمع (٨٢).

وبالرغم من أن عملية التنشئة تبدأ في محيط الأسرة، إلا أنها تشهد تحولاً جذرياً طفرة هائلة داخل المدرسة، حيث يتعرض الطفل في رحابها لأول مرة وبشكل منظم لعالم أوسع من عالم الأسرة وجماعة الرفاق، ويعتبر هذا التعرض هو بداية التأثير المباشر للدولة على أبنائها (٨٣).

وذلك التأثير للدولة هو أهم ما يميز المدرسة عن الأسرة وجماعات الرفاق، فالمدرسة عرضة للسيطرة المركزية الموحدة، بينما تتميز الأسرة وكذلك جماعات الرفاق بميلهما لعدم المركزية، وعدم التعمد والعفوية، أما المدرسة فتعمل بشكل مختلف على سبيل المثال من الممكن أن تصمم بعض الأنظمة الحاكمة في أية دولة وتطبق برامج للتعليم والتلقين السياسي للأطفال في المجتمع ككل، ويتم التطبيق من خلال المدرسة، كما تتميز التنشئة السياسية في المدرسة بأنها تتم بصورة مقصودة ومتعمدة (٨٤).

ويتضح تأثير المدرسة في التنشئة السياسية من خلال عدة طرق، بعضها رسمي مثل محتوى المنهج الدراسي، وأسلوب المدرسين والقيم المدرسية وبعضها غير رسمي مثل التكوينات الاجتماعية وأخلاقيات المدرسة.

وتعتبر المدرسة أكبر ساحة لتطوير مهارات المواطنة والمعرفة السياسية، وأن خبرات المدرسة هي العامل الرئيس في تحديد أهمية وحجم التعلم السياسي المبكر، كما أن خبرات المدرسة لها التأثير الأكبر على التطور السياسي للأطفال الصغار .

ويؤكد كلاً من "علي الدين هلال" و"كمال المنوفي" على أن الأثر التربوي للتعليم المدرسي يغطي ثلاثة مجالات هي:

- **المجال المعرفي Cognition** : من خلال توسيع دائرة المعرفة، وتزويد الطفل بمعلومات جديدة ومتنوعة.
- **المجال العقيدي Belief System** : حيث يكون التأثير في جانب المعتقدات أو القيم الأساسية.
- **المجال العاطفي Affection** : حيث لا يتجه التأثير إلى المعارف والمعتقدات وإنما إلى المشاعر والعواطف التي يحملها الإنسان عن نفسه وعن جماعات غيرية (٨٥).

ونظراً لامتداد الفترة الزمنية التي يقضيها التلاميذ في المدرسة، حيث تبدأ في معظم المجتمعات سنوات الدراسة من سن الخامسة و السادسة وتمتد حتى السابعة عشرة أو الثامنة عشرة، فيما عدا من يواصلون دراساتهم الجامعية والعلية، يجب أن نأخذ في اعتبارنا الملاحظتين التاليتين :

١- أن هناك قنوات أخرى كالأسرة والجماعات الاجتماعية تشارك بصورة متزامنة مع المدرسة في عملية التنشئة السياسية، ونادراً ما تحتكر المدرسة التأثير على الفرد مثلما يحدث مع الأسرة في البداية.

٢- السنوات ما بين الخامسة والثامنة عشرة تغطي أرضية واسعة خاصة فيما يتعلق بتشكيل الذات السياسية، لذا يجب مراعاة اختلاف معدل ومحتوى التنشئة السياسية لمراحل النمو المختلفة (٨٦) .

وتمارس المدرسة دورها في التنشئة السياسية بشكل عام من خلال عدة عناصر تمثل فيما يلي : المقررات الدراسية- المعلم- الأنشطة التربوية، ويتضح تأثير كل عنصر فيما يلي :

- **المقررات الدراسية :** وذلك بما تتضمنه من مواد وبرامج وموضوعات تتضمن المعلومات والمعارف التي تسهم في التأثير على التلاميذ الصغار وتكوين اتجاهاتهم، وهي تبدو نوعاً من التلقين السياسي الأيديولوجي إلى حد ما، وكلما كانت المقررات ثرية المضمون وجيدة التنظيم والعرض كان تأثيرها أكثر فعالية في عقل ووجدان التلاميذ (٨٧) .

وتقدم تجربة "الكيبوتز" Kibbutz الإسرائيلي في التعليم مثلاً لكيفية استغلال المقرر الدراسي في نشر أيديولوجية قومية، فالمناقشات والمقررات الدراسية جميعها تتضمن موضوعات يمكن بسهولة اكتشاف الأسباب السياسية الكامنة خلفها مثل : الاضطهاد القومي، ونفي ومعاناة اليهود، ونقد المجتمع... بحيث يتحول التعليم إلى تلقين أيديولوجي تحت عنوان الحقيقة العلمية (٨٨) .

وتوضح دراسة "نسرين البغدادي" عن التعليم والتنشئة السياسية في مصر اعتماد النظام السياسي بشكل أساسي على المقررات الدراسية في التنشئة السياسية للطلاب وذلك من خلال تثبيت المفاهيم والأفكار التي يطرحها النظام السياسي (٨٩) .

- **المعلم :** وله دور كبير في التنشئة السياسية، وحيث أن اتصاله يكون مباشراً مع التلاميذ فإنه يعتبر ممثلاً للسلطة المتحدثة Spokesman في المجتمع، ويتعلم الطفل منذ نعومة أظفاره الطاعة والولاء للمدرس وذلك لأن الطفل يعتبر المدرسة صاحب مركز قوى له من السيطرة والقوة ما لا يقل عن سيطرة وهيبة رجل البوليس أو الحاكم، ويلاحظ الطفل الثقة التي يوليها الآباء للمدرسين (خاصة في المجتمعات الزراعية)، ومعاملتهم له كمصدر للمعرفة والمعلومات، ففي كثير من المجتمعات تمتد سلطة المدرس خارج المدرسة إلى المجتمع ليشغل دوره كمرشد ومثقف ومعلم (٩٠) .

كما يؤثر المدرس على التلميذ من خلال تأسيس نوع من الثقافة التعليمية أو النظام الاجتماعي في الفصل الدراسي يكون مؤثراً على التطور السياسي للتلميذ، وعادة ما يكون تأثير مدرس المدرسة الابتدائية أقوى من تأثير المقرر الدراسي، بالإضافة إلى ذلك فإن القيادة الديمقراطية للمدرسين تعزز الاتجاهات والمهارات المتمشية مع القيم الديمقراطية للمدرسين، أما المدرس السلطوي فيغرس في طلبته الشعور بتسلسل وتدرج القوة والسلطة وضرورة مراعاتها واحترامها (٩١) .

## الأنشطة التربوية :

تعتبر الأنشطة التربوية أحد العوامل المهمة في التنشئة السياسية من خلال ما تتيحه للتلميذ من فهم لواجباته ووعي بدوره، وما تنميه فيه من مهارات وقيم مرتبطة بالحياة العامة والانتماء للوطن، وأيضاً بما توفره من مجالات يتدرب من خلالها على المشاركة في الحياة العامة، وتحمل المسؤولية واكتساب القيم الثقافية والسياسية من خلال البرامج الرياضية، والاتحادات الطلابية، الرحلات... إلخ من الأنشطة (٩٢) .

وجدير بالإشارة إلى أن الاتساق بين العناصر الثلاثة السابقة يؤدي إلى تفعيل دور المدرسة كمؤسسة تعليمية في عملية التنشئة السياسية.

## ج - جماعة الرفاق :

تعمل الجماعات بصفة عامة كقنوات اتصال مهمة توفر للفرد الكثير من الأفكار والمعلومات التي يحصل عليها والخاصة بالمحيط الاجتماعي والسياسي ، كما أنها تؤدي دوراً حاسماً في المساعدة على تحديد مفهوم الفرد ووضعه في البيئة الاجتماعية والسياسية (٩٣) .

ويتضح أن تأثير جماعة الرفاق على الاتجاهات السياسية والسلوك السياسي يبدو كامتداد للأتماط المؤثرة التي كونتها الأسرة، كما يبدو أن تأثير الأقران يتمثل في إعطاء استمرارية للمجتمع أو الثقافة التي يكونون أعضاء فيها. وبالرغم من محاولات التغيير والتحسين التي تتم عن طريق الرفاق فإن المفهومات التي تنشأ داخل الأسرة تبقى ظاهرة وواضحة بشكل عام .

وتبدو أهمية جماعة الرفاق خلال السنوات الأولى من المراهقة، وتستمر كأداة مهمة للتنشئة السياسية طيلة مرحلة الرشد إلا أن الشكل يتغير إلى زملاء العمل والمهنة وأصدقاء الحي ... إلخ من العلاقات التي تستمر مؤثرة بعد مرحلة المراهقة (٩٤) .

وتمارس جماعة الرفاق تأثيراً له مغزاه على قيم واتجاهات أعضائها، وفي هذا الصدد، يمكنها أن تضطلع بوظيفتين هما : نقل وتعزيز الثقافة السياسية، وغرس قيم ومفاهيم جديدة، وهي تختلف عن الأسرة والمدرسة من حيث أن العلاقات داخلها تقوم على الندية والديمقراطية، كما أنها تهيئ لأعضائها مجالاً أرحب للتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية (٩٥) .

كما أن هناك العديد من العوامل التي تزيد من فعالية دور جماعة الرفاق منها على سبيل المثال : جاذبية الجماعة، واستمرارية تواجدها، وحجم الجماعة، والتجانس بين أعضاء الجماعة (٩٦) .

## د- وسائل الإعلام :

تعتبر وسائل الإعلام من العوامل التي تؤدي دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية للأفراد لأن لديها من الإمكانيات ما يسمح لها بتكوين القيم التي يستهدفها النظام، بل والمساهمة في إمداد الأفراد بالثقافة السياسية وفق متطلبات النظام السياسي، ولا يقف تأثير وسائل الإعلام عند حد الثقافة السياسية، وإنما تؤدي دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية، وهذا ما أكدته بعض الدراسات على أهمية وسائل الإعلام باعتبارها مصدراً رئيساً في إمداد الأفراد بالمعلومات والمعارف والأفكار السياسية من منطلق أن لها أثراً مباشراً على عملية التنشئة السياسية، ولا بد أن نتوقع أهمية كبرى لهذا المصدر في عملية التنشئة السياسية، وخاصة وأن كل هذه الوسائل تصل

إلى كل الأفراد في المجتمع في عصر السماوات المفتوحة وعبر المراحل العمرية جميعها، كما أنه لانتشار الأمية في المجتمع العربي دوراً في زيادة سيطرة هذه الوسائل علي عقول المواطنين (٩٧) .

وتمثل وسائل الإعلام مصدراً مهماً لمعرفة الأفراد بما يحدث في بلدهم وفي العالم أجمع، والحكومات بكل أنواعها وأشكالها على وعي تام بذلك وأصبحت تستعمل وتستخدم وسائل الإعلام للتعبير عن آرائها، فتسعى الحكومات غلى التأثير في الأفراد عن طريق الإعلام والتحكم فيه.

وعند تقييم دور وسائل الإعلام كأداة للتنشئة السياسية يجب التأكيد على عدة ملاحظات:

- غالباً ما تقوم وسائل الإعلام بدور الناقل لمؤثرات سياسية نشأت وانطلقت من أدوات التنشئة الأخرى .
- وسائل الإعلام عادة ما تعزز توجهات سياسية قائمة، بدلاً من تكوين توجهات جديدة .
- رسائل وسائل الإعلام يتم استقبالها وتفسيرها في محيط اجتماعي وفي إطار ميول ونزعات محددة اجتماعياً.
- ويبدو "أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً مهماً في نقل الاتجاهات الحديثة والقيم السياسية في المجتمعات المعاصرة، كما أنها تدعم- بشكل مباشر أو غير مباشر- القيم الأساسية التي أقرها المجتمع، وضبط وسائل الإعلام شديد التأثير في تشكيل المعتقدات السياسية .
- كما أن وسائل الإعلام يمكنها أن تظهر الرموز السياسية بشكل أفضل مما هي عليه بالفعل، وبالتالي يمكنها التحكم- نسبياً- في الميول والنزعات الخاصة باختيارات الناخبين، وهذا الأسلوب هو الذي تتحكم به الصفوة السياسية في الرأي العام في الكثير من البلدان .

وتتميز وسائل الإعلام كأدوات للتنشئة بأنها فعالة ومؤثرة وانتشارها الواسع يمكنها من تغطية أعداد كبيرة من الأفراد الذين يحتاجون لعملية التحديث، إن تطابق عملية نشر المعلومات مناسب لإيجاد أنماط سلوك موحدة منتشرة بشكل واسع على المستوى القومي . وبالرغم من أدوات التنشئة التقليدية في المجتمع كالأسرة والمدرسة والرفاق وغيرهم قد تكون أكثر مرونة في التكيف مع قدرات واحتياجات الفرد وأكبر قوة من حيث التأثير ، إلا أن نتائجها ليست موحدة مثل نتائج وسائل الإعلام.

ونلاحظ أن التلفاز قد وجد اهتماماً كبيراً من الباحثين بصفته أهم وسائل الإعلام في المجتمعات المعاصرة، وتزداد أهميته في

المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأمية، ويمكن النظر لدور التلفاز في التنشئة السياسية من عدة زوايا منها :

- إنه مصدر للتربية السياسية، من حيث اهتمامه بمشاكل الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.
- إنه مصدر مهم للتعريف بنظم السياسة المحلية والعالمية.
- كما أنه مصدر تعريف بالأيدولوجية السياسية (٩٨) .

#### هـ - الأحزاب السياسية :

تعتبر الأحزاب السياسية من الأبنية المنظمة المتخصصة في التعبير عن مصالح الأفراد والجماعات، وتؤدي دوراً هاماً في زيادة فاعلية أداء النظام السياسي، تنطوي على كل من الاتصال والمشاركة معاً (٩٩) .

وتقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة السياسية من خلال محاولة غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية لدى الأفراد بهدف توجيههم وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب، وهي تقوم بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات

وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للأفراد (١٠٠) ويجب الإشارة هنا إلى أن الدور الذي تؤديه الأحزاب يختلف من مجتمع إلى آخر حسب ما يعطيه كل مجتمع من أهمية لدور الأحزاب السياسية.

وقد أكدت الدراسات في المجتمعات الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة أن الانتماء الحزبي يكتسب أثناء الطفولة المبكرة، حيث ينتقل من الأب إلى الطفل، وعندما أتاحت بيانات منظمة من دراسات أجريت على المجتمع الأمريكي، أثبتت الدراسات أن هذا لا يطبق على مجتمعات أخرى مثل هولندا وكندا وفرنسا .

ويبدو أن التوحد الحزبي له تأثير قوي على العديد من الاتجاهات والقيم السياسية، وأنه يدعم الانخراط في الأنشطة السياسية التقليدية مثل التصويت والاشتراك في الحملات السياسية .

وبصفة عامة يتوقف دور الأحزاب السياسية في القيم بوظيفة التنشئة السياسية على مدى قوتها في تأدية هذه الوظيفة، وقدرتها على التأثير في المواطنين وتواجدها بينهم، وعلى علاقتها بالمؤسسات الأخرى في النظام السياسي .

سأماً : واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي ، وارتباطها بأيدولوجية وخصوصية المجتمع العربي

لكل مجتمع خصوصيته التي تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، وتتطور تلك الثقافة من خلال مجموعة القيم والاتجاهات والمعارف التي يكتسبها ذلك المجتمع عبر تاريخه ومن خلال واقعه الجغرافي، وتركيبته الاجتماعية، وطبيعة نظامه السياسي والاقتصادي، هذا بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية التي تشكل خبراته وانتماءاته المختلفة.

ويتبين من خلال استعراض التراث النظري والدراسات السابقة في عملية التنشئة السياسية أن طبيعة هذه العملية تختلف تبعاً لاختلاف الثقافة الفرعية فضلاً عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع، كما أنها ترتبط - إلى حد كبير - بطبيعة النظام السياسي والأيدولوجية التي يتبناها.

ومن هنا يتضح أن التنشئة السياسية مرتبطة بكلا العنصرين معاً، لها خصوصيتها الاجتماعية من خلال تأثيرها بعناصر الثقافة الفرعية، كما أنها مرتبطة بطبيعة الأيدولوجية السائدة في المجتمع .

فعلى سبيل المثال تسليمنا بأن الأسرة هي إحدى المؤسسات الرئيسة للتنشئة السياسية يعني أن هذه العملية ليست مركزية، وأن أهم مكونات التنشئة السياسية وأكثرها تأثيراً لا تخضع للسيطرة المباشرة لنظام الحكم وقادته، فعندما يقوم عدد كبير جداً من الوحدات الصغيرة - المستقلة نسبياً - بأداء بعض الجوانب الهامة للتعليم السياسي، يصبح من الصعب على نظام الحكم وقادته المراقبة والإشراف الدقيق على محتوى وعمليات التنشئة السياسية (١٠١) .

إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة فهناك الكثير من العناصر التي يمتلكها النظام السياسي ويمكنه التأثير من خلالها في عملية التنشئة السياسية للأفراد من أبرزها وسائل الإعلام، وبصفة خاصة بعد تطورها في العقود الأخيرة، أيضاً المقررات الدراسية تتم بتوجيه - مباشر أو غير مباشر - من النظام السياسي، وقد عرضنا للدراسات التي أكدت أن هذه المقررات في البيئة العربية - على سبيل المثال - تؤكد على أن حركة المجتمع لا تصنعها جماهير بقدر ما يصنعها أفراد وبأن تغلب المجتمع على المشاكل والأزمات يتوقف أولاً وأخيراً على وجود الحاكم، وليس للجماعة من دور سوى التعاون مع القيادة السياسية والوقوف خلفها (١٠٢) .

وفيما يلي عرضاً لواقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي وارتباطها بأيدولوجية وخصوصية المجتمع العربي .

## ١- الخصوصية المجتمعية لعملية التنشئة السياسية :

يكتسب الأفراد توجهاتهم العامة ومعارفهم الخاصة من المجتمعات والثقافات الفرعية التي ينتمون إليها، وتؤدي هذه الثقافة الفرعية دوراً كبيراً في تشكيل الفروق بين الأفراد في الثقافات المختلفة، كما هو الحال في الفروق الكبيرة بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تشبه- إلى حد ما- الفروق بين المقيمين في الوجه القبلي، والمقيمين في الوجه البحري في الثقافة المصرية .

ودرستنا لهذه الثقافة الفرعية- والتي تمثل جوانب الخصوصية الاجتماعية لعملية التنشئة السياسية- أمر مهم ومطلوب لفهم وتفسير الكثير من السمات والخصائص لأهل هذه الثقافات وبالتالي تأثيرها على الجوانب السياسية بصفة خاصة، فالخضوع للسلطة في المجتمعات الزراعية- على سبيل المثال- يتعذر فهمه بعيداً عن استسلام أهل هذه المجتمعات لقوى الطبيعة كما تشكل الأحداث التي يجيهاها الأفراد في ثقافتهم الفرعية وعى هؤلاء الأفراد، وتترك بصمات عميقة الأثر تكون بمثابة الموجه لسلوكهم وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسية معاً (١٠٣) .

ويجب التأكيد في هذا الصدد على أن الثقافة الفرعية رغم خصوصيتها هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تتمايز بشكل عن الإطار العام لثقافة المجتمع .

والمصدر الأساسي لاكتساب الثقافة السياسية هو الخبرات التي يمر بها الفرد في مراحل حياته المختلفة داخل الأسرة والمدرسة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والتي تكسبه قيمه واتجاهاته السياسية الأساسية، وعلى الرغم من أن هذه الخبرات قد تخلو من أي مضمون سياسي واضح، إلا أنه يكون لها تأثيرها على تعلم قيم أساسية معينة مثل طبيعة السلطة، وتأييد الآخرين، ونماذج التقسيم الطبقي في المجتمع، وهي في النهاية قيماً لا تخلو من دلالات سياسية (١٠٤) .

ويشير "جمال حمدان" إلى أن هناك سبباً تاريخياً يفرض خصوصية اجتماعية تنعكس على الشخصية المصرية، ويكمن هذا السبب في السكنى النووية المجمع- التي هي قانون البيئة الفيزيائية بالضرورة- والتي تكون مجتمعاً يلغي الفردية ويفرض التمنييط الجمعي والتعايش السلمي وغريزة القطيع، ويركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة في الخضوع، ومما له مغزاه أن نصوص الأخلاق في مصر القديمة كانت تلح على كلمة الصمت كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح الفقير، وهي كلمة يمكن ترجمتها كما يقول "ويلسون" بالهدوء، السلبية، السكون، الخضوع، المذلة والانكسار (١٠٥) .

إن المحيط الاجتماعي المباشر وما يتضمنه من سلوك وتوجهات- تتشكل من خلال الثقافة والجماعات المحيطة- هو جوهر عملية التنشئة السياسية، إلا أننا يجب أن نتعامل مع الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الثقافة الفرعية بعناية وحذر، فالمسجد أو الكنيسة أو أي كيان ديني آخر يؤدي دوراً شديداً الأهمية في التنشئة السياسية منذ المراحل الأولى للفرد داخل ثقافة فرعية متدينة، بينما لا يكون له مثل هذه الأهمية في مجتمع لا يعطي اهتماماً كبيراً .

أحد الأمثلة التي تدل على تأثير الثقافة الفرعية على سلوك الأفراد، هو الصراع الشديد الذي نشهده بين الأفراد والعائلات في قرى الصعيد على وجه الخصوص أثناء الانتخابات، سواء انتخابات مجلس الشعب، أو انتخابات العمدة ومشايخ البلد أو المجالس

الحلية، في مثل هذه المواقف يحرص أبناء العائلة على اتخاذ موقف موحد، إظهاراً لتماسك العائلة وحفاظاً على سمعتها وتحقيقاً لمصلحتها وهذا التماسك العائلي من أهم خصائص المجتمعات في صعيد مصر (١٠٦) .

كما يجب أن نؤكد في هذا الإطار على الدور الذي تؤديه الأسرة والتي تمثل الشكل المباشر للخصوصية الاجتماعية، فالأسرة هي التي تشكل توقعات أبنائها للحياة الاجتماعية خارجها فيما بعد، فالأسرة المتسلطة تقود الطفل إلى توقع السيطرة والاستسلام، والأسرة الديمقراطية تجعل الطفل يتوقع المشاركة في اتخاذ القرارات.

وإذا حاولنا النظر إلى دور الأسرة في المجتمع المصري نجد أن دراسة "حامد عمار" الرائدة في هذا المجال تشير إلى عدة جانب هامة، أولها أن الطاعة من أهم القيم التي تحرص الأسرة على غرسها في نفوس الصغار، وتقترن التنشئة على الطاعة بالإيذاء البدني واللفظي والتخويف، وحتى يتفادى الطفل العقاب فإه يعمد إلى الكذب والمراوغة، أيضاً هناك تبعية كاملة للأب وتتذبذب معاملة الأم بين التذليل المبالغ فيه والتجاهل الشديد، ويرى "عمار" أن هذا النمط من التنشئة كفيل بتكوين شخصية تتكيف بسرعة مع الموقف وتؤثر الخضوع والوداعة وتجنح نحو التسلط وتميل إلى الشك والحذر في التعامل مع الآخرين، وتلقي المسؤولية على الغير (١٠٧) .

بينما يشير "إسماعيل سعد" إلى آراء "روبرت ليفين" عن التنشئة السياسية في البلدان النامية والتي تمثل الخصوصية الاجتماعية لهذه البلدان في انعكاسها على التنشئة ومن أهم هذه الآراء أن التنشئة السياسية في البلدان النامية تميل إلى الارتباط بالمحلية والقبلية، أكثر من ميلها للارتباط بالأنساق السياسية القومية، بالإضافة إلى أن زيادة السكان في هذه المجتمعات قد تسبق قدرتها على تحديث حياة الأسر التقليدية من خلال التصنيع والتعليم (١٠٨) .

على أن ارتباط التنشئة السياسية بالأسرة قد لا يكون مقتصرًا على البلدان النامية فقط، فهناك بعض المؤشرات تدل على أن هذه الظاهرة قد توجد في مجتمعات الغربية ولكن بشكل مختلف، فعلى سبيل المثال يقدم السود في المجتمع الأمريكي نماذج سلوكية تشجع أطفالهم على رفض أنواع كثيرة من قرارات النظام السياسي، وقد ينطبق هذا أيضاً على الأقليات العرقية في مجتمعات أخرى (١٠٩) .

إن نماذج التنشئة السائدة داخل الثقافة السياسية لها أشد الأثر على اتجاهات وقيم أفرادها، فالثقافات التي تشجع التنافس السلمي بين أفرادها وتدعم الثقة المتبادلة بينهم تؤدي دوراً هاماً في تشكيل معتقداتهم واتجاهاتهم السياسية الديمقراطية، بخلاف الثقافات التي تغذي الشك بين الأفراد وتزكي الصراعات بين الجماعات .

ويشير "محمد عتران" إلى أن هناك مجموعة من العوامل السياسية التي تسود في مصر - وغيرها من دول العالم الثالث - والتي تترك بصماتها وتأثيرها على الأفراد، حيث أن هناك موقفاً تاريخياً سلبياً متوارثاً تجاه السلطة، بالإضافة إلى ضعف التنظيمات السياسية، قانون الطوارئ، المعالجة السلبية لمشكلات الجماهير في وسائل الإعلام واتخاذها لمنهج التبرير لا التفسير والتصفيق لا التدقيق مما يؤدي إلى أن يصبح الفرد متلقياً ومستقبلاً أكثر منه مشاركاً (١١٠) وتمثل هذه الظروف الخصوصية الاجتماعية لعملية التنشئة السياسية في المجتمع المصري، يضاف إليها ما أشار إليه البعض فيما يتعلق بالإعلام المصري - وهو المؤسسة الأشد تأثيراً - من حيث أنه لا يدعم القيم والاتجاهات السياسية المقبولة، بل يبدو أنه الأسوأ حالاً ضمن نظم التنشئة في مصر، فالصحف القومية هي أوراق دعائية

حكومية، والصحف المعارضة محدودة الانتشار، والإعلام المسموع والمرئي - وبصفة خاصة التلفزيون الذي يشاهده الملايين - أكثر تبنياً للسياسات الرسمية، وشاشته صغيرة حقاً من حيث عرضها للرأي الواحد وإعراضها عن الرأي الآخر (١١١) .

إلا أن تدعيم الاتجاهات السياسية لدى الأفراد يتم عندما تتوفر عناصر معينة داخل الثقافات التي يعيشون فيها منها على سبيل المثال : العوائد التي يحصلون عليها نتيجة مشاركتهم في أنشطة الثقافة، وتوافر المعارف والمهارات اللازمة لأنماط المشاركة في صناعة القرارات، وعدم وجود معوقات أو حواجز ترتبط بالأنشطة الجماعية أو السياسية.

ويمكننا أن نتبين تأثير الخصوصية المجتمعية في تأثيرها على التنشئة السياسية من ذلك المثال الذي يسوقه "قديري حفني" لحالة واقعية لطفل يعبر عن كراهيته لإسرائيل متأثراً بالمعلومات التي نقلتها له زميلته في الحضنة، ويخلص من هذه الحالة إلى أن المؤسسات الرسمية - سواء كانت إعلامية أو تعليمية - لا تمثل المصادر الوحيدة ولا الأساسية في تشكيل صورة الآخر السياسية، بل إنها الخبرات الواقعية التي يتم تناقلها عبر الاجيال بعيداً عن المؤسسات الرسمية، وعبر قنوات الاتصال الشخصي (١١٢) .

وفي معرض الحديث عن الخصوصية المجتمعية لعملية التنشئة السياسية يجب أن نشير إلى بعض المتغيرات الاجتماعية التي أشار الباحثون إلى أهميتها، كالوضع الطبقي على سبيل المثال، والذي يؤثر بصفة عامة على الاهتمامات والتوجهات السياسية فأفراد الطبقة العليا أكثر اهتماماً بالسياسة لأنهم أكثر تعليماً وبالتالي أكثر اعتقاداً بدورهم في الحياة السياسية، من جهة أخرى فإن أصحاب الدخل المرتفع أكثر اهتماماً بالسياسة من ذوي الدخل الأقل، كذلك يميل أصحاب المراكز المهنية الرفيعة إلى الاهتمام بالسياسة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة (١١٣) .

وهي كلها عوامل مؤثرة مع مراعاة الفروق الثقافية سواء بين ثقافة وأخرى، أو بين الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد. وهذا يفسر بصفة عامة انخفاض المشاركة السياسية والاهتمام بالسياسة في الثقافات التي تزيد فيها نسبة الأمية أو الفقر، أو في المجتمعات التي تتسم بانقسام طبقي حاد، حيث تكون المشاركة في السياسة هي حق للذين يقدرون عليه فقط، حتى لو كان هذا الحق متاحاً للجميع نظرياً (١١٤) .

أما فيما يخص بالجنس فمن الواضح أن النساء في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة وفي المجتمع العربي بصفة خاصة أقل اهتماماً بالسياسة، ويرجع هذا إلى أن التقسيم التقليدي لأدوار كل جنس يؤكد على أن دور المرأة هو المنزل، كما أن نظم التنشئة في المجتمعات النامية توجه النساء منذ الطفولة إلى البحث عن العاطفة والحب والزواج وبالتالي لا تكون المرأة مؤهلة لأن تشارك أو تهتم بالسياسة (١١٥) .

وجددير بالذكر إلى أن المجتمع العربي في الوقت الحاضر يمر بمرحلة انتقالية كبرى تشهد تحولاً من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق، ومن التسلطية إلى الديمقراطية، تضطرب هذه المرحلة بمشكلات وتحديات عديدة في ظل غياب الاتفاق بين جميع مواطني العالم العربي على شكل التنظيم السياسي والاجتماعي، وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة، والعلاقة مع إسرائيل والغرب، وتحدث تلك التحولات والتحديات في إطار بيئة إقليمية عربية تعاني من الفرقة والتبعثر، لا سيما في ضوء تداعيات حرب الخليج، كما تجرى في إطار بيئة متغيرة من أبرز ملامحها الثورة التكنولوجية، وتسارع التغير الاجتماعي، وعالمية الاقتصاد والتكتلات الاقتصادية الكبرى، والانفتاح الإعلامي والثقافي، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (١١٦) .

وفي ظل كل هذه التغيرات لم يعد في مقدور المؤسسات الاجتماعية أن تحجب عن أبنائها أية معلومات تبثها أجهزة الإعلام المحلية أو الخارجية بصرف النظر عن موافقتها أو معارضتها، لقد أصبحت المعلومات سواء كانت نزيهة أم مغرضة، مرغوبة أم مرفوضة، داخلية كانت أم خارجية متاحة لقطاعات متزايدة من الأفراد من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية وتقتضي هذه التغيرات أن نعيد النظر ونحلل عناصر الثقافة السياسية لمواطني العالم العربي لنعرف ما بها من عناصر قوة ندهمها ونحافظ عليه، وما بها من عناصر ضعف لنسعي إلى التخلص منها (١١٧) .

## ٢- التنشئة السياسية وأيديولوجية المجتمع :

تقتضي دراسة التنشئة السياسية في أي مجتمع معرفة بالأيديولوجية أو الفلسفة الحاكمة له، والأيديولوجية السائدة في المجتمع هي التي تحدد التوجه السياسي العام لهذا المجتمع، وهي عبارة عن نسق فكري متكامل يمثل مرشداً أو دليلاً للعمل السياسي، إنه يطرح رؤية للتاريخ ويعطي الحياة معنى وهدفاً، ويرر الممارسات الاجتماعية والاقتصادية ويخضع الشرعية على النظام السياسي، ويمكن أن نبتين هذه الأدوار في كافة الأيديولوجيات الليبرالية، الشيوعية القومية الفاشية (١١٨) .

إن عملية التنشئة السياسية مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة النظام السياسي وما يسوده من أيديولوجية، وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الأفراد نحو هدف مشترك .

فالحكم الفردي الديكتاتوري على سبيل المثال توائمه ثقافة سياسية قوامها الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى الاهتمام والمشاركة في السياسة، وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان وعدم السماح بالمعارضة، بينما يتطلب الحكم الديمقراطي ثقافة سياسية تؤمن بالحرية وتعدد الآراء وبكرامة الإنسان (١١٩) .

وفي إطار ما تضيفه النظم السياسية الحديثة على نفسها من صفات ديمقراطية فإنه لا يمكنها أن تضمن ولاء الجماهير إلا إذا ضمنت رضاها، ولن يتأتى هذا إلا من خلال عناصر الثقافة السياسية العامة وهو جوهر عملية التنشئة السياسية، إن النظم الديمقراطية تحتاج إلى أكبر عدد من الأفراد الذين يحترمون السلطة القومية، وينتمون إلى رموز وطنية فهم يمثلون بالنسبة لها خط الأمان، وليس معنى هذا أن يتحول الجميع إلى سياسيين ولكن يكفي أن تكون أنماط التنشئة السياسية السائدة تساعد على الالتقاء لصالح الهوية القومية .

وتواجه الأنظمة السياسية الحديثة - سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية - مشكلة التغيير السياسي السريع، وهذا التغيير قد أدى إلى تعديل الأوضاع الأيديولوجية والاقتصادية، وغالباً ما يصاحب هذا التغيير توتر وقلق وعدم توازن، ولا يكون هناك خطر على النظام إذا ما تم هذا التغيير بأقل قدر ممكن من التوتر والقلق، ولكن الخطورة تكمن دائماً عندما يصبح هذا التوتر والقلق أكثر مما يحتمله النظام السياسي، ويمكننا القول بأن الدولة المستقلة حديثاً تعاني بالفعل من هذه الحالة الأخيرة كإحدى الصعوبات الكثيرة التي تواجهها خلال عملية البناء والتطوير والنمو . وتعاني الدولة المتقدمة كذلك من هذه المشكلة وذلك فيما يختص بارتباط مواطنيها مع بعضهم البعض في مواجهة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والسياسية السريعة، وقد يجد المواطن - خصوصاً في الدول الصناعية الحديثة - صعوبة في فهم القرارات السياسية التي تصدرها الحكومات نظراً لما تتصف به من التعقيد والإغراق في الفنية والتخصص، وهنا يكمن الخطر بأن يفقد المواطن اتصاله وارتباطه بالنظام السياسي بل قد يفقد إحساسه وتعاطفه مع هذا المجتمع ويتحول إلى الانعزال عنه (١٢٠) ، ويمثل هذا خطراً على استقرار المجتمع الذي يعتمد بقاءه - إلى حد كبير - على ترابط مواطنيه،

ومن هنا تكمن أهمية عملية الإدماج السياسي للمواطنين داخل مجتمعهم - رغم ما يكتنف هذه العملية من صعوبات متزايدة نظراً لضرورات التغيير والتحديث في المجتمعات الحديثة- وتمثل عملية الإدماج جوهر التنشئة السياسية .

إلا أنه يبدو أن التنشئة السياسية تؤدي دوراً مختلفاً تماماً في كل حالة - أعني في الدول الصناعية المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية- ففحص سلوك النظام والتوجه السياسي السائد في الدول النامية يوضح أن أهداف النظام هي الاستقرار والتكيف والمحافظة على نفسه أطول فترة ممكنة، وبالتالي يحاول أن يعكس هذه الأهداف من خلال عناصر الثقافة السياسية للتأثير على الأفراد، بينما في الدول الصناعية المتقدمة تتعدى أهداف النظام القدرة على التكيف إلى محاولة تغيير وتطوير الحالة الراهنة، مما ينعكس بدوره على عناصر الثقافة السياسية .

بالإضافة إلى ما سبق فإن الاستقرار السياسي يعتمد إلى حد كبير على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي والتوافق بين النظام السياسي والأفراد يساعد على الاستقرار ، بينما يمثل الاختلاف وعدم التجانس مصدراً لتهديد استقرار النظام السياسي .

وينعكس استقرار النظام السياسي والتوافق بينه وبين الأفراد على عملية التنشئة السياسية، فعندما يكون هناك استقرار وتجانس تكون عملية التنشئة السياسية واضحة ومحددة، وفي حالة افتقاد الاستقرار والتجانس فإن التنشئة السياسية تتسم بالتجزئة (١٢١) .

إن التوجه السياسي العام في المجتمع هو الذي يحدد شكل الثقافة السياسية السائدة وبالتالي المناخ السياسي للمجتمع، وهو يتضمن الكثير من العناصر ، منها رؤية القيادة السياسية لدور المواطن، وحرية التنظيمات والمؤسسات الحزبية والشعبية، والمجالس النيابية المنتخبة، وطبيعة النظام الإعلامي ..... إلخ من العناصر التي تحدد طبيعة عملية التنشئة السياسية .

إن التطور الاقتصادي للمجتمعات يؤدي إلى تغيرات في طبيعة الثقافة السياسية وبالتالي تغير في التوجه العام نحو السياسة، ويمكن وصف هذا التطور الحادث مع النمو الاقتصادي في التغيرات الثلاثة الآتية :

أ- الحجم النسبي للطبقة العليا والطبقة المتوسطة يصبح أكبر .

ب- يتركز عدد كبير من المواطنين في المناطق الحضرية .

ج- تزايد كثافة وتعقيد المنظمات الاقتصادية والقانونية .

وتؤدي هذه التغيرات إلى تغير الأنماط الحياتية للأفراد، وبالتالي يصبح هناك شكل مختلف للثقافة السياسية يؤدي ضمناً إلى زيادة المعلومات السياسية والوعي السياسي وبالتالي تغير الاتجاه العام نحو السياسة .

ويمكن الإشارة إلى ثلاث أنواع من الثقافات السياسية السائدة في المجتمعات المعاصرة والتي تمثل التوجه السياسي العام الذي ينعكس بدوره على عملية التنشئة السياسية، النوع الأول هو الثقافة الديمقراطية حيث تكون هناك حدود ملائمة للتوجهات والأنشطة السياسية، والاعتراف بالاستقلال النسبي لمؤسسات صنع القرار، واحترام التخصص الوظيفي، أما النوع الثاني فيمثل الثقافة الشمولية التي ترفض أن يكون للعملية السياسية نطاقاً محدوداً وترى إمكانية تسييس كل القضايا، وتحترم بشكل أقل استقلال المؤسسات السياسية، والتخصص الوظيفي، والنوع الثالث هو الثقافة السياسية التي تسود في المجتمعات الانتقالية، وتتميز بعدم وجود حدود واضحة ومعترف بها، ووجود قدر ضئيل من استقلال المؤسسات السياسية، والتخصص الوظيفي (١٢٢) .

وحدير بالذكر أن الاختلاف بين أبناء المجتمع الواحد على مجموعة مشتركة من الأهداف والقيم يحدث ما يسمى بالانقسامات الأيديولوجية ومن أمثلتها : الديمقراطية في مقابل الأوتوقراطية، الاشتراكية في مقابل الرأسمالية، الدين في مواجهة العلمانية، ويبدو أنه لا يوجد أثر محس للاختلاف الأيديولوجي في الديمقراطيات الغربية أو المجتمعات الاشتراكية، حيث يكون هناك اتفاق عام على الصيغ المناسبة للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أما في دول العالم الثالث أو البلدان النامية فإن المسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال محل خلاف وصراع (١٢٣) .

**سابعاً:** الآليات المقترحة التي يمكن ان تسهم في تفعيل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي؟  
تأسيساً على نتائج الدراسة التحليلية، يمكن التصدي لوضع بعض الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور التنشئة السياسية في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، نجلها فيما يلي :

- يجب أن يتحول النظام التعليمي من الخطابة الدعائية إلى الموضوعية من حيث المحتوى والرصانة واللغة، والتأكيد على التفكير العلمي المنهجي منذ الصغر، حتى يتخلص الطفل من التفكير الخرافي والتفسيرات الغيبية، والتأكيد على أن الحقيقة الإنسانية ليست مطلقة بل نسبية، مما سيكون له دوره في الوصول إلى حلول للمشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع.

- يجب دعم أدوات ووسائل التنشئة السياسية للأطفال، مثل : كتب التربية المدنية، بحيث تكون كتباً مبسطة تناسب أعمارهم تتناول أفكار المواطنة وحقوق الإنسان وتحفزهم على الاهتمام بالسياسة.

- يمكن إضافة أدوات ووسائل للتنشئة السياسية تتسم بالجاذبية والتجديد، مثل ألعاب الكمبيوتر السياسية، والاهتمام ببرامج التلفزيون التي تقدم للأطفال، كما يمكن تنظيم رحلات ومعسكرات مدرسية ذات طابع سياسي، كزيارة مقار الأحزاب السياسية، ومجلس الشعب، ومواقع الأحداث السياسية .

- ينبغي الاهتمام بأن تكون هناك توأمة بين مؤسسات التنشئة المختلفة كالأ أسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، فمن أخطر المشكلات التي تواجه عملية التنشئة أن يكون هناك تعارض بين القيم والسلوكيات التي تقوم بغرسها وتؤكددها كل مؤسسة.

- ضرورة التعاون والتنسيق بين المتخصصين في التربية وعلم النفس والقائمين على إعداد برامج الطفل في الوسائل الإعلامية المختلفة، وتقديم تلك البرامج بشكل دوري من حيث محتواها وأهدافها.

- التأكيد على ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد متمثلة في الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل ووضع كل هذا وغيره من الاحتياجات في أولويات خطط التنمية - فالإنسان هو هدف التنمية وهو أداتها في نفس الوقت، وهذا من شأنه أن يهيئ مناخاً عاماً يجعل الأفراد أكثر اهتماماً بالسياسة والشعور بأن بدلهم ملك لهم جميعاً، ولا فضل لأحد إلا بالعمل والعطاء والتقوى .

- يجب أن تعمل أجهزة الإعلام على وضع خطة وفلسفة إعلامية لا يشعر الفرد من خلالها أنه حبيس لإطار معين من المعرفة يدور في دائرته ولا يتجاوزه، وإتاحة الفرص للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها، مما سيعيد الثقة في المحيط السياسي، وسيكون له تأثيره بالتالي على توجهات الأفراد نحو السياسة والسياسيين.
- يجب أن تخرج الإجراءات السابقة من جوها السلطوي، وذلك بجعلها إجراءات قاعدية وعنصراً أساساً من عناصر الثقافة السياسية، سواء الثقافات الفرعية أو الثقافة العامة وذلك بفتح المجال أمام الفرد للمشاركة في إدارة مجتمعه المحلي وتنظيمه، وبالتالي يشعر الفرد بأن هذه الثقافة هي تعبير عن وجوده وليس تعبيراً عن القيادات السياسية في المجتمع.
- ضرورة إعادة النظر في إشكاليات احتكار السلطة- بكل أشكالها- والمشاركة في السلطة، وتداول السلطة، بحيث يكون هناك تدرج في الانتقال النوعي من مرحلة الاستئثار بالسلطة إلى المشاركة ثم التداول، وهو ما يستلزم سن قوانين جديدة وتغييرات دستورية تحدد مدة البقاء في المناصب القيادية الأكثر تعبيراً عن الاحتكار، وتحدد طرق المشاركة والاختيار، بحيث تنتقل السلطة بهدوء في إطار متفق عليه من الجميع .
- ينبغي الاهتمام بدراسات التنشئة الاجتماعية السياسية سواء في المجتمعات الريفية أو الحضرية، ونشر نتائج تلك البحوث، بما يمكن الوالدين والقائمين على العملية التربوية من الاستفادة منها، ومساعدتهم على التخلي عن الأساليب القديمة في التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة.
- يجب تدعيم قيم التسامح والحوار مع الآخر من خلال مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة.
- يجب تدعيم أخلاقيات الحوار من خلال مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة.
- تدعيم القيم والسلوك الديمقراطي ويتطلب ذلك إجراءات متنوعة منها تغيير العلاقات داخل المؤسسات التعليمية، واعتماد الاختيار والانتخاب أساساً والتعليم الحوارى داخل قاعة الدراسة، وأن يركز مضمون المقررات الدراسية على ضرورة الديمقراطية لمختلف مستويات الحياة.
- غرس وتنمية قيم الاعتماد على الذات وتعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانات الموجودة وتنمية موارد جديدة وذلك من خلال منهج دراسي يتفاعل مع الطلاب ويحثهم على ذلك .
- قيام التنشئة السياسية بترسيخ مبدأ احترام الحريات الأساسية، وذلك من خلال غرسها في وجدان وعقول أفراد المجتمع بصفة عامة وطلاب المراحل التعليمية المختلفة بصفة خاصة، بالإضافة إلى ضرورة ترشيد الدعم النيابي والحزبي، والقضاء على السلبية واللامبالاة المتفشية لدى نسبة غير قليلة من أفراد الشعب .
- قيام التنشئة السياسية بغرس قيم المشاركة في نفوس الناشئة منذ نعومة أظفارهم في جميع المؤسسات التربوية.
- إعادة عملية بناء التنشئة السياسية في الوطن العربي، والتي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى لمفهوم الديمقراطية بما يتضمنه من قيم ومعايير في وعي المواطن العربي، بحيث يصبح هناك قبول شبه عام بالديمقراطية واحترام قواعدها، وإدراك لأهميتها وجدواها باعتبارها تمثل إطاراً ملائماً لحل الصراعات والخلافات بأساليب سلمية .
- التوجه نحو اللامركزية في التعليم ومشاركة أوسع في إدارته وتمويله .

- يجب أن تتغير فلسفة التربية وأهدافها في ظل التحولات المعاصرة بحيث يكون هدف التربية تنمية المواطن المصري من أجل دعم الديمقراطية، وهذه التربية تزرع في المواطنين حب المعرفة والفضول العلمي والشعور بالحقوق والواجبات وتنمية القدرات المهنية والصناعية والقدرة على التقدم الاجتماعي والشعور بضرورة خدمة الوطن بلا مقابل من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية العامة .
- تحويل المدرسة من مؤسسة اجتماعية محافظة إلى مؤسسة ديمقراطية تتعامل بانفتاح مع بيئتها الخارجية بحيث تكون مركزاً للنقد وبناء الثقافة المطروحة أمام الدارسين .
- إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي. ويمثل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وكذا قيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز مختلفة، وخلال هذه العملية فإنه الجسد السياسي والاجتماعي ينتابه قدر من التغيير، فقيم الطاعة والوحدة التي تسود الحزب الواحد، يحل محلها قيم التعدد والتنوع والتنافس، وأنماط السلطة ذات الطابع المتسلسل يحل محلها أنماط أكثر تعقيداً وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والوصول إلى حلول وسط .
- ينبغي على المؤسسات التعليمية تطوير نظمها بحيث تصبح بيئة مواتمة لتوضيح أشكال تلك التحولات الديمقراطية الجديدة، وأن تكسب أفرادها طريقة ممارستها في حياتهم اليومية مما يتطلب تعديلاً جذرياً في فلسفتها وأهدافها وسياساتها ومناهجها وأساليب تدريسها، وبل وفي العلاقات القائمة بين الأفراد داخل المؤسسة.
- تحديث مناهج التعليم وتطويرها باتجاه فتح مضامينها على ثقافة حقوق الإنسان، وعلى تكريس قيم التسامح، والمشاركة، واحترام الغير، ونبذ العنف، والاعتراف بالحق في التنوع والاختلاف، وتثمين الروح الجماعية والمصلحة العامة بدل الأنانية والتطرف والانغلاق، أي كل الحقوق والواجبات والأخلاقيات المؤسسة للمواطنة، الواعية بذاتها، وبشروطها الموضوعية محلياً وعالمياً.
- بذل المزيد من الجهود لإصلاح وتحديد المناهج الدراسية لجعلها أكثر تجاوباً مع متطلبات ثقافة الديمقراطية، وقادرة على المساهمة في بنائها بشكل عقلائي واضح الأهداف والتوجهات واستراتيجيات الفعل والتطبيق.
- ينبغي إعادة التأهيل الديمقراطي لجميع المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية على أساس عقلنة وترشيد ودمقرطة مجمل أشكال توزيع السلطة التربوية بكافة أشكالها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء نسق قيمى ثقافى مؤهل فى سباقه الاجتماعى والتربوى منفتح على مقومات الديمقراطية والحداثة.
- لابد من العمل على توفير ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفهومات والقيم الأساسية للديمقراطية وتجعل من تحقيقها غاية اجتماعية، لأنه لا يمكن وجود تحول ديمقراطى حقيقى من دون توافر ثقافة سياسية.
- لابد من الإصلاح الشمولى المتكامل للنظام التربوى العربى، ودمقرطة وجعله دعامة أساسية للتحمل الديمقراطى، لأنه لا يمكن أن تتحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات ديمقراطية حقيقية بدون تربية قائمة على الديمقراطية، بحيث يتربى عليها الأجيال وينشئون منذ نعومة أظفارهم عليها نظرياً وتطبيقاً فى جميع مناحى العملية التربوية، لأن التربية تحيل المثل والقيم

- الديمقراطية من معان في أدمغة الفلاسفة والمفكرين إلى سلوك عملي يسير بالناس على الطريق السوي ودون تعليم يجسدها في وقائع ومناشط تؤكد للناس بالتجربة قيمتها وأهميتها وبالتالي يصبح بناء المشروع المجتمعي الديمقراطي متوقفاً على الرهان التربوي لأنه هو السبيل لامتلاك شروط الجدارة والاستحقاق والتأهيل الديمقراطي .
- لابد من وضع استراتيجية تربوية لمواجهة ظاهرة الاستبداد السياسي المتفشية في الوطن العربي، حتى لا تكون عائقاً أمام التحول الديمقراطي .
  - التأكيد على أن الديمقراطية ليست مجرد صيغة مطلوبة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الحاكم والمحكوم فحسب، بل إنها تعتبر أحد أبرز ضمانات الأمن القومي العربي، الذي علمتنا التجارب والأحداث أنه يبقى مهدداً بمخاطر الانقضاض عليه، في ظل غياب المشاركة الشعبية واحترام الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان .
  - العمل على تحديد يوم عربي سنوي من أجل الديمقراطية يسمى "اليوم العربي للديمقراطية" تشترك في فعالياته جميع المؤسسات التربوية".
  - السعي إلى إنشاء مرصد للديمقراطية في الوطن العربي تابع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان .
  - العمل على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، وذلك لأن المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، وهي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية.
  - العمل على تأكيد دور التربية في القضاء على جميع معوقات المشاركة السياسية.
  - وضع خطة استراتيجية عاجلة للقضاء على الأمية بكافة أشكالها حتى يتأتى للمجتمع العربي نحو الديمقراطية الحقيقية.
  - العمل على تبني مشروع تنموي شامل يشترك فيه كافة طوائف الشعب العربي للقضاء على مظاهر السلبية واللامبالاة التي سادت المجتمع العربي، لأنها تحتاج إلى علاج طويل المدى وفقاً لاستراتيجية شاملة تركز على العديد من المحاور.
  - لابد من بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي، والرأي المعارض، فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية.
  - لابد من العمل على غرس قيم المشاركة في نفوس الناشئة منذ نعومة أظفارهم، وذلك من خلال مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية.
  - ينبغي أن نعمل على تغيير مؤسساتنا التعليمية من مؤسسات دكتاتورية إلى مؤسسات ديمقراطية من الرأس حتى النخاع.

## المراجع

- ١- ابن منظور : لسان العرب، الجزء الثالث، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، القاهرة، دار المعارف، بدون تاريخ، ص ٢١٤٩-٢١٥٠ .
- ٢- محمد نصر مهنا : مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة- دراسة نقدية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م، ص ٩ .
- ٣- عبد الرحمن خليفة : أيديولوجية الصراع السياسي- دراسة في نظرية القوة. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢م ص ٦-٧ .
- ٤- مهري أمين دياب : المضمون السياسي للتعليم، مجلة العلوم التربوية، المجلد الثاني، العددان الثاني والثالث، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٠ .
- ٥- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨م، ص ٣١٨-٣١٩ . وراجع أيضا :
- عبد الغني بسيوني عبد الله : النظم السياسية، الإسكندرية، دار منشأة المعارف، ١٩٩١، ص ٧، ٨ .
- ٦- عزيزة محمد السيد : البناء النفسي للنشطين سياسياً- دراسة ميدانية في مجال السلوك السياسي، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر ١٩٩٣م، ص ٣ .
- ٧- أحمد جمال ظاهر : التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، (دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن)، عمان، مكتبة المنار، ١٩٨٥م، ص ٣٥ .
- ٨- نسرین إبراهيم البغدادي : التعليم والتنشئة السياسية في مصر- دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧م، ص ٦ . وراجع أيضاً :
- شملان يوسف العيسى وآخرون : الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١١٨)، السنة (٣١)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، يوليو ٢٠٠٥، ص ٤٧، ٤٨ .
- ٩- هيلدي ت. هيملويت : التنشئة السياسية، ترجمة: حسين فوزي النجار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥٥، السنة ١٤، إبريل ١٩٨٤م، ص ٢٠-٤١

10- Tan, A., Mass communication: Theories and research, 3<sup>rd</sup>, ed., United States: Grid Publishing, 1985.

- ١١- إبراهيم بيومي مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٩٩ .
- ١٢- كمال المنوفي : أصول النظم السياسية المقارن، الكويت، شركة الريعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٥٠ .
- ١٣- عبد الهادي الجوهري : دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥، ص ٣٦ .

- ١٤- ريجينا الشريف : الصهيونية غير اليهودية، ترجمة أحمد عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٩٦)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٨٥، ص ٢٦٨ .
- ١٥- إيمان نور الدين : دور المدرسة في التنشئة السياسية بمرحلة التعليم الأساسي، ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١، ١٢ وراجع أيضاً :
- سمير خطاب : التنشئة السياسية والقيم، القاهرة، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٤١، ٤٢ .
- 16-Rush, M., Politics and Society, an introduction to political Sociology, N. Y.: Prentice Hall, 1992.
- ١٧- حسن طنطاوي فراج : الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر (دراسة ميدانية)، ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص (١٩)؛ يوسف غلوم علي: تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٤)، العدد (٣)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ١٩٩٦، ص ١٤، ١٥ .
- ١٨- السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ٥٩ وأيضاً :
- خالد أحمد الشلال : توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (٢٣٦)، الحولية (٢٦)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٥، ص ١٤، ١٥ .
- ١٩- كمال المنوفي : مرجع سابق، ص ٣٢٦ .
- ٢٠- أحمد بدر : الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٧، ص ١٦١ .
- ٢١- فاطمة نذر : التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية : دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٩)، العدد (٤)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠١، ص ٩٤ .
- ٢٢- سعيد إسماعيل علي : ديمقراطية التربية الإسلامية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٢، ص ١٠، ١١ وأيضاً إمام عبد الفتاح إمام : مسيرة الديمقراطية رؤية فلسفية، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، دولة الكويت، وزارة الإعلام، ديسمبر ١٩٩٣، ص ٧-٤٣ .
- ٢٣- طارق أحمد المنصوب : الإصلاح السياسي في المجتمع العربي بين الضرورة الداخلية والضغط الخارجية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٦)، العدد (١)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٨، ص ١٠٩-١١١ .
- ٢٤- مصطفى محسن : التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٤)، السنة (٢٦)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٧ .
- ٢٥- حسنين توفيق إبراهيم : النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٣)، العددان الثالث والرابع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو ١٩٩٥، ص ٨١ .

- ٢٦- غانم النجار: الغرب وحقوق الإنسان "إشكالية العلاقة والتحويلات الدولية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٩)، العدد (٤)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠١، ص ١٧، ١٨ .
- ٢٧- مصطفى محسن : مرجع سابق، ص ٤٩، ٥٠، وأيضاً :
- هدى ميتكيس : الجديد في التنمية السياسية (رؤية نقدية)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٠، ص ١٥-١٧ .
- ٢٨- إسماعيل محمد دياب : ظاهرة الدروس الخصوصية كأحد معوقات التحول الديمقراطي للتعليم في مصر، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد (١٠)، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ٦٧ . وأيضاً : فيليب إسكاروس : تربية الناخبين في مرحلة التعليم الأساسي في ضوء منظومة فكرية مقترحة، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد (١٠)، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ١٣٠-١٣١ .
- ٢٩- حسين البيج : المشاركة السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٣)، السنة (٩)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ م .
- ٣٠- عبد الخالق عبد الله : عوملة السياسة وسياسة العوملة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٨)، السنة (٢٤)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢ م .
- ٣١- ماهر أحمد عبد الرحمن : العوملة والهوية الثقافية، دراسة لموقف المثقف المصري، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢ م .
- ٣٢-
- Woodard, Emory H. and Schmitt, Kelly L (2002) : Political Socialization in the digital age : The Student Voices' Program. In : Calvert, Sandra L.; Jordan, Amy B.; Cocking Rodney R.; Westport, CT, (eds). Children in the digital age : influences of electronic media on development. US : Praeger Publishers/ Greenwood Publishing Group, PP. 83-99. (An Online Abstract, SycINFO Database).
- ٣٣- فادية حامد غيث : المشاركة السياسية لطلاب الجامعة واقعها ومستقبلها، دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٤ م .
- ٣٤- نجم الدين نصر أحمد : تنمية المشاركة السياسية لطلاب الجامعة في ضوء الوعي بتحديات العوملة، مجلة كلية التربية بينها، المجلد (١٥)، العدد (٦٣)، جامعة بينها، ٢٠٠٥ م .
- ٣٥- ثابت كامل حكيم : بعض جوانب المشاركة السياسية لمعلمي التعليم العام، دراسة تحليلية ميدانية، المجلة التربوية، الجزء الثاني، العدد الخامس، كلية التربية، جامعة سوهاج، ١٩٩٠ م .
- ٣٦- فاروق شوقي البوهي : التعليم بين تزييف وتنمية الوعي السياسي للمتعلمين، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢١)، السنة (٩)، الإسكندرية، النيل للنشر والتوزيع، ١٩٩٢ م .

٣٧-نجدة إبراهيم علي سليمان : التنشئة السياسية في المدارس المختلفة بالتعليم الأساسي في محافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق، ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ م .

38-Ahmet, D., Factors that predict Political knowledge and Attitudes of young children, D. A. L, 54 (7A, 1993, 2443).

٣٩- ليلي عبد الستار علم الدين : تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، العدد (٤)، السنة (٢)، القاهرة، مركز التنمية البشرية والمعلومات، ١٩٩٣ م .

٤٠- أحمد الرفاعي بهجت العزيمي : فعالية المعلم في تنمية الثقافة السياسية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي (دراسة ميدانية)، مجلة التربية والتنمية، العدد (٩)، السنة (٣)، القاهرة، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، ١٩٩٥ م .

٤١- رضا هندي جمعة : تأثير تدريس برنامج تدريبي مقترح على السلوك السياسي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية، دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بينها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥ م .

42-Philip, D., Political Socialization of adolescents in trinidad and tobago : School type, Gender, and Parent's educational level, D. A. I., 57 (3B), Sep. 1996,2181.

43-Edward, K. F., Colleges and politica socialization, the role of two year colleges in the development of citizenship values, D. A. I, 59 (8a), 3186

٤٤- هناك محمد محمد هيكمل : دور الجامعة في تنمية الوعي بحرية التعبير عن المرأى لدى طلابها، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٨ م .

45-Buckingham, D., Young People , Politics and News Media : Byond Political Sociatitaton, Oxford Review of education, 25 (1-2) Mar. Jun 1999, 171-184.

٤٦- أمينة حسن إبراهيم : دراسة ميدانية لمفهوم الديمقراطية عند المعلمين، صحيفة التربية، العدد الرابع، السنة (٣٦)، القاهرة، ١٩٩٤ م .

٤٧- والي عبد الرحمن أحمد: تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية في ضوء مفهوم الديمقراطية، ماجستير غير منشورة، كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، ١٩٩٤ م .

٤٨- إبراهيم عبد الرحمن محمد علي: السلوك الديمقراطي للمعلم وأثره في تنمية التفاعل الاجتماعي داخل الفصل واتجاهات الطلاب نحو الديمقراطية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مؤتمر العولمة ومناهج التعليم، المؤتمر السنوي الحادي عشر، ديسمبر ١٩٩٩ م .

٤٩- لمزيد من التفاصيل حول العولمة وتداعياتها المختلفة يمكنك مراجعة:

- عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢) الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٩٩، ص ٣٩ - ٩١ .

- ١ - أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية (رؤية نقدية من العالم الثالث)، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٢٣ - ١٤٣.
- ٢ - محمد محمد سكران : العولمة والهوية الثقافية (رؤية نقدية) بحث مقدم ضمن بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس وجامعة الزيتونة، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر ١٩٩٩م، ص ٣٥ - ٥٣.
- ٣ - حسنين توفيق إبراهيم: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (١٩٧)، الحولية (٢٣)، الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣، ص ٨٧.
- ٤ - المرجع السابق، ص ٨٨.
- ٥ - نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٨٤)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، إبريل، ١٩٩٤م، ص ٣٥.
- ٦ - حسنين توفيق إبراهيم: مرجع سابق، ص ٨٩، ٩٠.
- ٧ - لمزيد من الدراسات حول دور المجتمع المدني في دعم الديمقراطية راجع ما يلي :
- ٨ - الحبيب الجحاني : المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر ، المجلد (٢٧)، العدد (٣)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٩، ص ٢٧ - ٤١ وأيضاً:
- ٩ - أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٧)، العدد (٣)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٩، ص ٧٩ - ١٢٣.
- ١٠ - أسامة حسين إبراهيم باهي: المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعي في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة التربية، العدد (١٠٣)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠١، ص ٧.
- ١١ - غازي رابعة : العولمة الثقافية، بحث مقدم ضمن بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس وجامعة الزيتونة، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٨٥.
- ١٢ - طارق أحمد المنصوب : مرجع سابق، ص ١٢١، ١٢٢ .
- ١٣ - قدرى حفي: التنشئة السياسية للطفل العربي، محاضرات الموسم الثقافي الأول لرابطة الأخصائيين النفسيين.
- ١٤ - سعيد إسماعيل علي : الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص ١٢٢.
- ١٥ - المرجع السابق، نفس الصفحة .

60-Renshon, §S., Political Socialization in : Hawksworth, M. & Kogan, J., Encyclopedia of government and politics, Volume, 1, N. Y., : Routledge, 1992.

٦١ - ريتشارد داوسن وآخرون : التنشئة السياسية، ترجمة مصطفى عبد الله، محمد زاهر، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٠، ص ١٩.

62-Patton, C. A. , Political Socialization , <http://Labrish/ww,board.html>., 22/12/2000.

63-Merelman, R. M., Revitalizing Political Socialization, Herman, M. (ed.), Political Psychology, California : Toesey - Bass Publishers 1986.

٦٤-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ١٣٢.

٦٥-عزيزة محمد السيد : مرجع سابق، ص ٦٣.

٦٦-المرجع السابق، ص ٦٣ .

67-Sears, D. O., Political Psychology, In : Rosenzweig, M. & Parter, L.3(eds), Annual Reviews of Psychology, 38, 1987.

68-Sigel, R. S., New directions for political socialization, Perspectives on Political science, 24 (1), Winter 1995, 17-22

٦٩-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ٨٠ .

٧٠-المرجع السابق، ص ٨٢ .

٧١-المرجع السابق، ص ٨٤ .

٧٢-كمال المنوفي : مرجع سابق، ص ٣٣١ .

٧٣-عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق، ص ٤٣.

٧٤-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ٨٨ - ٨٩ .

٧٥-حنفي محروس حسانين : التنشئة السياسية للطفل المصري، دراسة ميدانية علي عينة بمحافظة سوهاج، دكتوراه غير منشورة، كلية

الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٩، ص ٣٢.

٧٦-كمال المنوفي : مرجع سابق، ص ٤٥ .

٧٧-عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق، ص ٤٥ .

٧٨-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ١١٥ .

٧٩-شوكت سليم أشتي : الشيوعية والكثائب - تجربة التربية الحزبية في لبنان، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧، ص ٦٢ .

وأيضاً:

McDevitt, Michael and Chaffee, Steven (2002) : From Top - Down to Trickle- Up Influence : Revisiting Assumptions About the Family in Political Socialization. Political Communication, Vol. 19, Issue 3, PP. 381-301. (An Onlen Absract No. 7075191, Academic Search Premier Database).

٨٠-محي الدين أحمد حسين : التنشئة الأسرية والأبناء الصغار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ٦ - ٣٩ وأيضاً :

رجب عبد الوهاب : دراسة تحليلية لدور المؤسسات التربوية في التنشئة السياسية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد (٣)،

العدد (٢)، كلية التربية، جامعة المنيا، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١١ - ١٣ .

وأيضاً :

Weintraub Austin, Erica and Pinkleton, Bruce E (2001) : The Role of Parental Mediation in the Political Socialization Process. *Journal of Broadcasting & Electronic Media*, Vol. 45,

Issue 2, PP. 221-240. (An Online Abstract No. 7248733), Academic Search Premier Database).

٨١-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ١٧٧ .  
وأيضاً:

Ventura, Raphael (2001) : Family Political Socialization in Multiparty Systems. Comparative Political Studies, Vol.34, Issue 6, PP. 666-691. (An Online Abstract No. 5046209, Academic Search Premier Database).

٨٢-أحمد جمال ظاهر: مرجع سابق، ص ٣٩ .  
وأيضاً:

- Nelson , Patricia McNulty (2005) : Montana boys' state and Montana girls' state : Political Socialization of the adolescents in transition to adulthood in the context of family, school and community. Dissertation Abstracts International Section A ; Humanities and Social Sciences, iVol 65 (7-A), P. 2746.

٨٣-علي الدين هلال، كمال المنوفي : التعليم والتنشئة السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،  
١٩٩٤، ص ١٤ .

٨٤-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ٢١٩ .

٨٥-علي الدين هلال، كمال المنوفي : مرجع سابق، ص ١٤ .

٨٦-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

٨٧-شوكت سليم أشتي: مرجع سابق، ص ٦٤ .

٨٨-ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ١٩١ .

٨٩-نسرين إبراهيم البغدادي : مرجع سابق، ص ٢٠٧ .

٩٠-أحمد جمال ظاهر : مرجع سابق، ص ٤٠ .

وأيضاً:

- Jenkins, Julia (2005) : Addressing a Crisis of Democracy Through Political Socialization in Public Education. Weste'i Political Science Associaton, 2005 Annual Meeting, Austin TX, PP. 1-18. (An Online Abstract No : 18604280,A,ademic Search Premier Database)

٩١-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ٢٠٠ - ٢٠٥ .

٩٢-شوكت سليم أشتي : مرجع سابق ص ٦٤ .

٩٣-ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ٢٣٥ .

٩٤-المرجع السابق، ص ٢٣٧ .

٩٥-كمال المنوفي : مرجع سابق، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

٩٦- نوال سليمان رمضان : التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ٤٩-٥٠.

٩٧- عزيزة محمد السيد : مرجع سابق، ص ٦٧.

وأيضاً:

Kiouis, Spiro; Mc Devitt, Michael and Wu, Xu (2005) : The Genesis of Civic Awareness : Agenda Setting in Political socialization. Journal of Communication, Vol. 55, Issue 4, PP. 756-774 A. (An Online Abstract No. 19369456, Academic Search Premier Database).

98-Dlusty, K., The role of television in political socialization, <http://lucy.Ukc.Ac.Uk/csacpub/russian/kostya.html> 18/12/2000.

٩٩- عزيزة محمد السيد : مرجع سابق، ص ٦٦.

١٠٠- السيد عليوة، منى محمود: مرجع سابق، ص ٦٥-٦٦.

وأيضاً:

- فيصل الراوي رفاعي : دور الأحزاب السياسية في التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات، المجلة التربوية، العدد (٣)، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، مارس ١٩٨٨، ص ٤٤٥-٤٦ .

- Lay, J. (2005) : V. 0. Key revisited : P arty Competition and P olitical Socialization in the U. S. Midwestern Politial Science Associaation, Annual Meeting, Chicago, IL. ( An Online Abstract No. 18608761, Academic Search Premier Database),

١٠١- ريتشارد داوسن وآخرون : مرجع سابق، ص ١٧٨.

١٠٢- كمال المنوفي : مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

١٠٣- كمال المنوفي، حسنين توفيق : الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٤ .

١٠٤- عبد الهادي الجوهري: مرجع سابق، ص ٣٨.

١٠٥- جمال حمدان : شخصية مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٤١ .

١٠٦- كمال المنوفي : مرجع سابق، ص ١٨٨.

١٠٧- حامد عمار : في بناء البشر، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٨، ص ٨٩-٩٨ .

١٠٨- إسماعيل علي سعد : قضايا علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١، ص ١٨١ .

١٠٩- نوال سليمان : مرجع سابق، ص ٣١ .

١١٠- محمد سيد عتران : دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين، دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٦١ .

١١١- أحمد عبد الله : الشاؤون والهانعون- تأملات في التنشئة السياسية للطفل والمواطن المصري، أصول مصرية، العدد (٦)، السنة (٢)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص١٣٩.

١١٢- قدرى حفى : مرجع سابق، ص٢٢٤.

١١٣- كمال المنوفى : مرجع سابق، ص٣٤٤.

وأيضاً:

-Agrawal, Reeta (2004) : Process of Political Socialization of Sudents.). Social Science Internatonal, Vol 20 (2), PP. 57-65. (An Online Abstract, PsycINFO Databse

١١٤- صلاح منسى : المشاركة السياسية للفلاحين، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٤، ص١٣.

١١٥- سديم العربى : المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية، القاهرة، المركز الثقافى العربى، ١٩٨٧، ص١٧٨.

وأيضاً:

- Mayer, Jeremy D. and Schmidt, Healther M. (2004) : gendered Political Socialization in four contexts : Political interest and values among junior high school studetns in China, Japan, Mexco, and the United States. iSocial Science Journal, Vol. 41, Issue3, PP. 393-407. (An Onlien Abstract No, 13663262, Academic Search Premier Database).

١١٦- كمال المنوفى، حسنين توفيق : مرجع سابق، ص١٣.

١١٧- قدرى حفى : مرجع سابق، ص٢١٢.

١١٨- كمال المنوفى : مرجع سابق، ص١٥٢.

١١٩- المرجع السابق، ص١٦٠.

١٢٠- أحمد بدر : مرجع سابق، ص١٦٥.

١٢١- عبد الهادى الجوهري : مرجع سابق، ص٤٠.

١٢٢- كمال المنوفى : مرجع سابق، ص١٥٧.

١٢٣- المرجع السابق، ص١٥٣.